

من 7 الى 13 يوليوز 2022 تصدر کل خمیس

عبد المومن شباري فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس

• المدير المسؤول: المصطفى براهمة

العدد:466.

• الثمن: 4 دراهم

مآسي الهجرة غير النظامية، سؤولية الأنظمة الرأسمالية والاستبداية

كلمة العدد

1.الدولة والحكم:

منذ ظهور المجتمعات الطبقية والحكم تمارسه الطبقة أو الطبقات السائدة المتحالفة على طبقات مسودة بواسطة أجهزة الدولة التي تخدم، بالأساس، مصالح الطبقة أو الطبقات السائدة. وقد تقدم الطبقة أو الطبقات السائدة تنازلات لا تمس جوهر هيمنتها للطبقات المسودة في محاولة للتخفيف من حدة الصراع الطبقي أو منعه من أن يتحول إلى تغيير يعصف بسلطتها أو للحفاظ على الحد الأدنى من التماسك الاجتماعي. وترتكز الطبقة أو الطبقات السائدة، لتبرير سلطتها، إلى عوامل أيديولوجية كالدين أو الوطنية أو الشرعية "الشعبية" أو "الديمقراطية" من خلال الانتخابات أو إدعاء خدمة "الصالح العام". إذن في المجتمعات الطبقية، الديمقراطية هي ديمقراطية للطبقة أو الطبقات السائدة ودكتاتورية على الطبقات المسودة قد تمارس، بشكل ناعم أوعنيف أو حتى دموي، حسب مستوى احتداد الصراع الطبقي. ليست هناك ديمقراطية كقيمة مطلقة فوق الطبقات وصراعها.

الحكم والدولة هما نتاج تاريخ الصراع الطبقي لمجتمع معين بمختلف أبعاده السياسية والايديولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والذي قد يتخد شكلا سلميا أو عنيفا. هذا الصراع هو الذي يحدد طبيعة الدولة(هل دينية أم علمانية أم طائفية أم غير ذلك كما وشكلها (هل مركزية أم فيدرالية أم غيرهما 🗣) وطبيعة الحكم (هل دكتاتوري 🧣 هل استبدادي 🗣 هل ديمقراطي بالنسبة للطبقة أو الطبقات السائدة أم ديمقراطي بالنسبة للطبقات الشعبية ؟).

2.الحكم والدولة في المغرب حاليا:

فالغرب، الحكم هو حكم الكتلة الطبقية السائدة المشكلة من البرجوازية التبعية للامبريالية، وملاكي الأراضي الكبار. و"الديمقراطية" هي ديمقراطية بين مكونات هذه الكتلة الطبقية السائدة واستغلال واستبداد وقهر للطبقات الشعبية، وخاصة الطبقة العاملة وعموم الكادحين. وهذه 'الديمقراطية" هي، حاليا، دكتاتورية ناعمة تتحول، بسرعة، إلى تغول بوليسي وقد تكشف عن وجهها الدكتاتوري البشع أكثركما وقع في ما يسمى سنوات الرصاص في مواجهة الانتفاضات الشعبية في الريف (59-1958) والدار البيضاء في 1965 و1981 والشمال ومراكش في 1984 وفاس وطنجة في 1990 وذلك مع احتداد الصراع الطبقي وعجز النظام على الاستجابة لأبسط المتطلبات الشعبية.

وترتكز الكتلة الطبقية السائدة، لتبرير سلطتها، إلى الدين و الوطنية والشرعية "الشعبية" أو "الديمقراطية" من خلال الانتخابات أو إدعاء خدمة "الصالح العام".

الدولة والحكم في المغرب

تمارس الكتلة الطبقية السائدة سيطرتها من خلال ممثلها السياسي الأساسي أي النظام المخزني، وعلى رأسه الملكية، الذي يحتكر السلطات الأساسية (الجيش ووزارات الداخلية والخارجية والشؤون الدينية وقوات القمع والقطاعت الاقتصادية الاستراتيجية..) وجهاز دولتها. وليست الأحزاب الإدارية أو المخزنة سوى امتداد للنظام المخزني تساعد على تنفيذ التوجهات والاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمخزن وتضفي طلاء "ديمقراطيا" مزيفا (التعددية السياسية تاريخيا، النظام المخزني كان دائما في صراع مع القبائل ولم يكن يتحكم

سوى في "بلاد المخزن" التي كانت تتمدد أو تتقلص حسب موازين القوى بينه وبين القبائل، بينما ما كان يسميه المخزن "بلاد السيبة"، فكان يعني المناطق التي كانت تعيش فيها القبائل المتمردة على المخزن والرافضة للضرائب غير الشرعية وسطرت هذه القبائل، بالخصوص، ملاحم بطولية ضد الاستعمار والمخزن، على رأسها ملحمة الريف بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي وأيضا حركة الهيبة ماء العينين في الصحراء وموحا وحمو الزياني في الأطلس. ولم يتمكن المخزن والتغلغل الرأسمالي التجاري ثم الاستعماري من القضاء على مقاومة القبائل واحتوائها إلا في الثلاثينات من القرن الماضي. فالغرب لم يكن دولة مركزية. والاستعمار الفرنسي هو الذي بنى الدولة على النموذج الفرنسي المركزي وحافظ، إضافة للدولة العصرية التي كان يتحكم فيها، على المخزن القديم كخادم أمين له. وارتكزت الدولة والسلطة في المغرب على تحالف بين الاستعمار والملكية إلى حدود 1952 والشبه إقطاع المشكل من القياد الكبار وشيوخ القبائل وشيوخ الزوايا والبرجوازية الكمبرادورية.

3.الدولة المنشودة:

إن الدولة التي ننشدها هي دولة ديمقراطية، أرقى من "الديمقراطية" المخزنية، بل حتى الديمقراطية البرجوازية الأنها تخدم، مصالح الطبقات الشعبية، وعلى رأسها الطبقة العاملة وعموم الكادحين باعتبارهم الغالبية العظمى من الشعب المغربي، دولة فيدرالية ديمقراطية تعكس ازدواجية اللغة الأمازيغية والعربية، باعتبارهما اللغتين الأساسيتين للدولة والمجتمع والثقافة. كما تعبر عن التصور السديد للعلمانية القائم على فصل الدين

علمانية تضمن وتحمى حرية التدين والعقيدة وتدافع عن مفهوم عصري وديمقراطي للمواطنة يتساوى فيه جميع المواطنين، نساء ورجالا، بدون تمييز بسبب اللون واللغة والدين والمعتقد والأصل الجغرافي والنسب

ضيفة العدد: خديجة عيناني



"ما نعيشه اليوم من تزايد في أعداد المهاجرات والمهاجرين أسبابه متعددة لعل أبرزها التدخل الإمبريالي السافر الذي خلق ويخلق العديد من النزاعات والحروب ..."

الحرب المنهجة ضد الحريات العامة وبعض مستلزمات المقاومة

> حلف الناتو: مفهوم استراتيجي جديد... فماذا بعد؟

الشباب والتغيير الديمقراطي الجذري

مدن الثقافة والهجرة

jaridanahj@yahoo.fr www.annahjaddimocrati.org السحب: ANTEPRIMA عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس : 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 – رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي تدين بشدة عراقيل النظام وتؤكد على عقد المؤتمر الوطني في موعده

ية 3 يوليوز 2022، عقدت اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي اجتماعا خصص، بالأساس، لنقاش مستجدات التحضير للمؤتمر الوطني الخامس وأهم مستجدات الوضع في المغرب وتونس، وأصدرت البيان التالي:

- تدين بشدة إمعان النظام في المماطلة و التسويف في تمكيننا من قاعة عمومية لعقد الجلسة الإفتتاحية وفضاء لإحتضان أشغال المؤتمر وإقامة المؤتمرات والمؤتمرين.
- تؤكد، من جديد، إصرار النهج الديمقراطي على عقد مؤتمره في 22 و23 و24 يوليوز 2022، مهما كانت النظروف، وعزمه خوض كل الأشكال النضالية لفرض عقد هذا المؤتمر في ظروف عادية وملائمة باعتباره حقا بسيطا ومشروعا.
- تحيي وتقدم الشكر والامتنان لكل القوى السياسية والنقايبة والجمعوية والحركات الاجتماعية، في الخارج والداخل، وعلى رأسها التنسيقية الوطنية للدفاع عن الحق في التنظيم والتجمع السلمي، التي عبرت عن مستوى رفيع من التضامن مع النهج الديمقراطي.

- تعبر عن إدانتها الشديدة للمجزرة التي ارتكبتها الشرطة المغربية، في الحدود مع مليلية المحتلة، في حق المهاجرين من جنوب الصحراء والتي ذهب ضحيتها 29



شخصا وعشرات الجرحى والمعتقلين. هذه المجزرة التي تفضح دور النظام المخزني القذر كدركي في خدمة الامبريالية الأوروبية.

- تعتبر أن هؤلاء المهاجرين هم ضحايا الامبريائية الأوروبية والأنظمة العميلة لها في إفريقيا التي تفرض أبشع أشكال النهب والافتراس لخيراتها الطبيعية والاستغلال المكثف لطبقاتها العاملة، مما يؤدي إلى تفقير شعوبها واضطرار شبابها إلى الهجرة.
- تهيب بكل القوى الديمقراطية في العالم فضح هذه الجريمة النكراء والمطالبة بمحاسبة المسئولين المباشرين والمغير مباشرين عن هذه المجزرة الوحشية.
- توجه نداء إلى كل قوى التحرر في إفريقيا إلى توحيد النضال ضد الامبريالية الأوروبية وعملائها في المنطقة لتوفير شروط العيش الكريم لشعوبها.
- تقدم أحر التعازي وأصدق المواساة لعائلات الضحايا وتتمنى الشفاء العاجل للجرحى وتطالب بإطلاق سراح المعتقلين.
- تندد بتوجه رئيس الدولة في تونس إلى الانفراد بكل السلط والذي يسعى الدستور الجديد إلى تكريسه وتناشد كل القوى الديمقراطية التصدي لهذا المنحى الدكتاتوري الذي يحاول إقبار المكتسبات الديمقراطية للسيرورة الثورية في تونس.

القطاع العمالي للنهج الديمقراطي يناشد عموم الطبقة العاملة المغربية الالتفاف حول حزبها المزمع الإعلان عن تأسيسه

تحت شعار "سنبني الحزب تحت حصار النظام المخزني المفضوح "، اجتمعت السكرتارية الوطنية يومه السبت 2يوليوز وسلطت الاضواء على المستجدات السياسية والعمالية التي تمر منها بلادنا، فقررت اصدار بيان للرأي

- وقوفها التابت واللامشروط مع النضالات والمعارك العمالية على طول وعرض خريطة وطننا الجريح الاستمرار البطولي لنضالات عمال/ت شركة سيكوميك بمكناس،نضالات العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء بمنطقة الغرب،نضالات شركة عاملات خياطة



- عادل واعتصام عمال شركة تدبير مرفق النظافة بالبيضاء،والمعارك القوية باولاد داحو بمنطقة انزكان تم الاشكال النضائية لعمال/ت شركة منير والمتميزة في كل من تارودانت واشتوكة.
- تجدد تضامنها مع الرفيق محمد سعيد اغريدة-عضو السكرتارية الوطنية- الدي يحاكم على خلفية نضاله العمالي والنقابي بالعرائش بتهم واهية لتكبيل نضاليته ضد الباطرونا المتنفدة.
- تطالب باسقاط كل المتابعات في حق المناضل العمالي والكاتب المحلي للنهج الديمقراطي بقرية با محمد الرفيق احمد ستيتو بسبب تخندقه في صف الجماهير الشعبية من خلال حراك السوق الاسبوعي.
- رفضها القاطع للطرد التعسفي في حق العامل حسن الكوخ بشركة (casa_trans)، مع التضامن المبدئي مع عمال وعاملات تعاونية الحليب بالبيضاء.
- تدين وبشدة الحكم الجائر في حق العامل محمد بوغابة اتر شكاية كيدية ضده بمنطقة اولاد تايمة.
- استعداد المجلس العمالي للانخراط في جميع المبادارات الرامية لفرض عقد مؤتمر النهج الديمقراطي الدي سيتوج بالاعلان التاريخي لبناء الحزب المستقل لطبقة العاملة وعموم الكادحين/ت بالمغرب كفكرة مادية لن يرهبها المنع والتضييق والحصار المخزني.
- تناشد السكرتارية الوطنية وبحرارة عموم الطبقة العاملة المغربية الالتفاف حول حزبها المزمع الاعلان عن تأسيسه خلال الاسابيع المقبلة

لابديل عن المقاومة الشعبية

يوم نضالي تضامن مع النهج الديمقراطي من آجل حقه في عقد مؤتمره الوطني

تحت عنوان: "نطالب بتمكين النهج الديمقراطي من حقه في تنظيم مؤتمره الوطني الخامس" نظمت التنسيقية الوطنية للدفاع عن الحق في التنظيم والتجمع السلمي يوم الأربعاء 2022 ، يوما نضاليا تضامنيا مع حزب النهج الديمقراطي من أجل حقه في الوطني الخامس المزمع تنظيمه أيام 22، 23 و 14 يوليه

وتأتي هذه الخطوة النضائية في سياق الرد على التضييق والمنع المقنع الذي يطال الحزب من خلال تلكؤ سلطات الداخلية في الترخيص للحزب وتمكينه من حقه في استعمال الفضاءات العمومية لعقد مؤتمره.

ندوة صحفية لفضح خروقات وزارات الداخلية ففي صبيحة يوم الأربعاء تم تنظيم ندوة صحفية بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط، تم تسليط الأضواء خلالها على مستجدات مسلسل المنع والتضييق التي تطال الإجراءات الخاصة بالإعداد لعقد المؤتمر الوطني للنهج الديمقراطي.

هكذا تم الوقوف في بداية الندوة الصحفية من طرف حقوقيي التنسيقية عند العديد من الخروقات القانونية والتجاوزات التي ترتكبها الدولة ممثلة في سلطات وزارة الداخلية في ضربها للحق في التنظيم منتهكة بذلك حتى القوانين المسطرة من طرف الدولة نفسها بما فيها الدستور والتي تستهدف العديد من التنظيمات السياسية والحقوقية والنقابية والجمعوية المغضوب عليها أو التي لها توجهات معارضة لتوجهات الدولة.

من جهته أدان مصطفى البراهمة الكاتب الوطنى لحزب النهج الديمقراطي التضييق الذي يتعرض له حزبه لثنيه عن عقد مؤتمره الخامس من طرف وزارة الداخلية وقال خلال توضيحه للعراقيل التي تضعها السلطات إنه لا يوجد منع صريح لعقد المؤتمر ولا ترخيص صريح، ما يجعل يؤثر سلبا على إجراءات التحضير للمؤتمر وتربك الإعداد له. كما أشار الكاتب الوطني إلى أن الحزب يواجه عدة تحديات في الحصول على قاعة لتنظيم مؤتمره، تتراوح بين الرفض كتابيا أو شفويا بمبررات عديدة، وهو ما يشمل القاعات العامة والخاصة، إضافة إلى أن طلب القاعة لتنظيم المؤتمر يصطدم بتأكيد المسؤول على القاعة على ضرورة موافقة وزارة الداخلية، في حين يؤكد مسؤولو الوزارة أن منح القاعة من اختصاص أصحابها، وأنها لا يد لها في ذلك، فقط ينبغي إشعارها بعد الحصول على القاعة. وندد البراهمة بهذا الوضع الذي يعيشه النهج قبل أقل من شهر على تنظيم مؤتمره،

مؤكدا أن الحزب سينظم المؤتمر الخامس في وقته، حتى وإن اضطر لتنظيمه في الشارع العام. معتبرا أن وزارة الداخلية بممارستها هذه تجعل نفسها فوق القانون، واليوم يظهر جليا تغول السلطوية، وأنه ضاق ذرعا الحقل غير الرسمي، وهناك سلوك دولة الإضعاف الجمعيات الجادة وإغراق الحقل بالجمعيات التابعة لها،

وسجل الكاتب الوطني للنهج الديمقراطي أن الداخلية تضع العراقيل للحزب، دون تقديم منع صريح، مما يحول بين الحزب وبين اللجوء للقضاء، في ظل عدم التوفر على وثيقة تفيد النع.

وطالب لبراهمة بتطبيق القانون، وأضاف "بينا وبين الداخلية القانون، نحن حزب قانوني ونريد أن نقيم مؤتمرنا بالقانون.. نطالب برفع اليد عن مؤتمرنا، وأن ننظمه في القاعة التي دأبنا على تنظيمه فيها...".

وقفة احتجاجية ضد ضرب الحق في التنظيم ومساء اليوم النضالي التضامني، تم تنظم وقفة احتجاجية أمام مبنى البرلمان، رفعت خلالها الشعارات المنددة بضرب الحقية التنظيم وحرية التجمع والتظاهر السلمي وبقمع الحريات العامة وحرية الرأي والتعبير كما ألقى خلالها الحقوقي عبد الرزاق بوغنبور عضو التنسيقية كلمة وقف خلالها على الخروقات والانتهاكات التي تقوم بها الدولة باستهداف القوى المناضلة والحية والمنظمات التي لا تساير تصور الدولة في حين تقدم كل التسهيلات والدعم السخى للجمعيات والمؤسسات التي تنشئها أو التي تدور في فلكها معبرا عن تضامن كل مكونات التنسيقية وكل الأحرار مع النهج الديمقراطي من أجل حقه في عقد مؤتمره الوطني وحقه في التنظيم وفي القيام بأنشطته وفي دوره في التأطير...

واختتمت الوقفة بكلمة الكاتب الوطني لحزب النهج الديمقراطي وقف فيها على مختلف التضيقات والعراقل الذي يتعرض له الحزب لثنيه على عقد مؤتمره الوطني الخامس، معبرا عن إدانته لاستهداف النهج الديمقراطي ومناضلاته ومناضليه وحقه في التنظيم، مؤكدا عزم الحزب على عقد المؤتمر في موعده سواء في الفضاء العمومي الذي اعتاد على عقده به أو حتى بالشارع إن اضطر لذلك لتنتهي الوقفة بترديد نشيد الشاعر أبو القاسم الشابي:

إذا الشعب يوما أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر

ولنا يا رفاق لقاء غدا - - سنأتي ولن نخلف الموعد

مستخدمات/ ومستخدمو "جمعية مبادرات..." يحتجون على عدم صرف الأجور

في يومها السابع عشر تواصل معركة الاعتصام المفتوح المرفوقة بالمبيت الليلي المضي قدما في سبيل انتزاء كل المستحقات المادية والمعنوية دفاعا عن كرامة المسخدمين/ ات. إنهم/ن اليوم يفترشون الارض ويلتحفون السماء، ويتعرضون للتشريد في العراء بالشارع العام نتيجة امتناع مسؤولي جمعية مبادرات لحماية حقوق النساء من دفع المستحقات المادية. فهذه الجمعية التي تتشدق بالدفاع عن حقوق الانسان وتمكين النساء اقتصاديا وهلم جرا من الشعارات الرنانة ها هي

تتسبب في تشريد عمالها لا لشيء الا لأنهم طالبوا/ن بدفع مستحقاتهم/ن المادية وفقط مطلب بسيط جدا من اجل انتزاعه فرض عليهم المبيت خارج دیارهم/ن، وبعیدا عن اسرهم/ن ومواجهة اخطار الخارج التي تهدد سلامتهم الجسدية. فكل الادانة لهذه الأساليب اللامسؤولة التي تنهجها ادارة مركز البطحاء المتعدد الاختصاصات لتمكين النساء، وكل التحايا لكل القناعات المبدئية الذين ازروا ودعموا المحتجين/ات منذ اليوم الأول لمعركة.

مكناس

معركة عاملات وعمال شركة "سيكوميك": تهديد مخزني وتصعيد عمالي

وجهت عمالة مكناس في بحرهذا الأسبوع، دعوة للمكتب النقابي لشركة "سيكوميك" للخياطة بمكناس، لحضور اجتماع مع عامل الإقليم.

في البدء مال الظن إلى أن السلطات المحلية البحدية استشعرت عمق المأساة الاجتماعية وخطورة آثارها على حياة ومصير حوالي 600 عاملة وعامل، وأن السلطات هيأت أجندة عملية لحل المشكل وطرح ضمانات بعدم التكرار ودحض مسببات المشكل من أصله.

لكن "مخرجات" اللقاء جاءت عكس انتظارات العاملات والعمال الذين يخوضون معركة بطولية منذ أكتوبر 2021 (9 أشهر) من أجل المطالبة ب:

- العودة للشغل.
- صرف الأجور المستحقة.
- الـتـصريـح لــدى الـصـنـدوق الـوطـني للضمان الاجتماعي وتسوية مستحقاته.

لقد تمخض هذا اللقاء عن سيل من الوعيد والتهديد من طرف عامل إقليم مكناس، حيث اتهم المحتجين/ات بقطع الشارع وعرقلة السير به، ثم التنصل من مسؤوليته.

بن من شهر على تنظيم مؤتمره، النهج قبل أقل من شهر على تنظيم مؤتمره،

سيمضون يوم عيد الأضحى أمام مقر العمالة، وسيحتفلون بهذه المناسبة الدينية بطقوس احتجاجية. ونعلم في هذا الإطار، أن العاملات والعمال أمضوا شهر رمضان الماضي في محنتهم تخللها عدة إفطارات في الشارع أو أمام الشركة. وتميزت معركتهم بعدة مبادرات تضامنية عمالية و نقابية وسياسية وحقوقية، نذكر منها زيارات كل من القطاعين العمالي والنسائي للنهج الديمقراطي وشبكة "تقاطع" للحقوق الشغلية التابعة للجمعية المغربية لحقوق الانسان، ناهيك عن المواكبة اليومية لفرع النهج الديمقراطي والجمعية المغربية لحقوق الإنسان و ك. د. ش بمكناس، والمناضلات والمناضلين المناصرين لقضايا الطبقة

وقد ظهر جليا للكل أن السلطات المخزنية والدولة ما هي إلا أداة إيديولوجية في يد الطبقة السائدة حيث عبرت مؤسساتها وإداراتها عن انحيازها المكشوف للبرجوازية والرأسمال والباطرونا، ووانبطاحها لرغباتها ومصالحها ضد مصالح وتطلعات البروليتاريا،



اللجنة المحلية بالقصر الكبير للتضامن مع الصحفيين الراضي والريسوني تدعو لخلق بنية تنظيمية وطنية لمواجهة القمع السياسي

يندرج هذا الإعلان في سياق وطني يتسم بتصاعد وتيرة القمع السياسي بالمغرب الذي يتخذ أشكالا عدة (الاعتقال السياسي - التضييق على الجمعيات المناضلة - التشهير بالمعارضين - منع الحق في التظاهر والتجمع واستعمال الفضاءات العمومية ...) ارتباطا بتنفيذ سياسات اقتصادية

عن العدالة الانتقالية والإنصاف والمصالحة، والواقع أنه لم يقدم أي ضمانات بعدم تكرار ما جرى في السنوات المصطلح عليها بسنوات "الجمر والرصاص"، وهكذا غير آليات القمع السياسي دون أن يتغير جوهره، وهو ما تؤكده خريطة الاعتقال السياسي التي تتميز بالعودة القوية للأحكام طويلة المدى (20



واجتماعية تنتج المزيد من الفقر والهشاشة حماية لقلة متحكمة ومتنفذة.

يستفيد الحاكمون من واقع التراجع العالمي في مجال حماية الحقوق الإنسانية حيث انتقلنا من إعلان عالمي لحقوق الإنسان إلى انتهاك عالمي سافر لتلك الحقوق.

لقد حافظ النظام السياسي على جوهره القمعي المعادي للحريات رغم الطلاء الباهت الذي تدثر به سنوات الحديث

سنة) واستهداف فئات جديدة إضافة لتلك التي طالما تعرضت للقمع السياسي (نقابيون- حقوقيون- صحافيون مستقلون – مدونون – مناضلو الحركات الاجتماعية ...).

وامام هكذا وضع تستمر اشكال الممانعة والصمود ممثلة في مبادرات مدنية ميدانية ورقمية وأشكال احتجاجية مركزية ومحلية في أرقى أشكالها التنظيمية نجد تأسيس لجان محلية ووطنية متعددة للتضامن مع ضحايا القمع السياسي،

لكن ما يعوق فاعليتها ونجاعتها هي بعض المثبطات الذاتية والموضوعية من مثل: التشتث والمناسباتية والنخبوية وكذا غياب فهم وبرنامج يفتح المجال لانخراط أوسع للجماهير الشعيبة.

ومنه تعلن الهيئات المحلية للتضامن المجتمعة بالقصر الكبيريوم 03 يوليوز 2022 المجتمعة بمقري الكونفدرالية الديموقراطية للشغل والاتحاد المغربي للشغل ما يلي:

- 1 تثميننا لصمود المعتقلين وعائلاتهم وهيئات الدفاع واصرارهم على التشبث بعدالة قضيتهم.
- 2 تأكيدنا على ان النضال ضد الاعتقال السياسي يرتبط ارتباطا عضويا بالنضال ضد السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنتجة لأسباب القمع السياسي والمرتبطة بسعي القوى الاجتماعية والسياسية السائدة لتأبيد الوضع القائم الخادم لمالحها.
- 3 اقتناعنا بضرورة خلق بنية تنظيمية وطنية تنبني على التراكمات النضالية في مواجهة القمع السياسي، وتسعى الى تجميع وتجذير كل المبادرات وتحفز النضال الشعبي من أجل الحريات الديموقراطية.
- 4 اعتبارنا مهمة النضال من أجل الإطلاق الفوري لكافة المعتقلين هي مهمة آنية تقتضي انخراط كل المؤمنين بقيم الحرية والديموقراطية، وتعاون كل ضحايا القمع السياسي.
- 5 تأكيدنا على أن النضال من أجل مطالب جزئية (استقلال القضاء تعديل القوانين المعادية للحريات إقالة كل مسؤول تبث انتهاكه للحقوق والحريات...) يندرج ضمن فهمنا العام للنضال من اجل مغرب الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وكل انتصار على هذه الجبهة نعتبره حلقة تراكم للانتصار النهائي لنضالناه

ایت ملول:

معركة عمال وعاملات " صودافي" تتصاعد ضد الاستغلال والتواطؤ

نظمت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي بانزكان ايت ملول ، بحضور فروع الجامعة بكل من اولاد تايمة واشتوكة ايت باها، وقفة احتجاجية يوم الخميس 30 يونيو 2022 ابتداء من الساعة الرابعة (16:00) امام مقر شركة "صـودافي" باولاد داحو. وبعد ذلك نظمت مسيرة في اتجاه الملحقة الادارية حيث مقر السلطات المحلية وتم تنظيم وقفة تنديدية بسلوكات العنف وحجز ممتلكات الجامعة من المعتصم وأساليب التهديد والتخويف والانحياز المفضوح للشركة التي تم تسجيلها خلال الايام الفارطة.

النزاع في الايام المقبلة، كما أعطيت الكلمة لمثلي فسروع الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي بمنطقة سوس التي أكدت في مجملها والتواطؤات المكشوفة لضرب حقوق الطبقة العاملة كما ألقى ممثل النهج الديمقراطي كلمة تضامنية مع الطبقة

استعرضت فيها النقابة

أهم المستجدات والخطوات

النضالية المقبلة من أجل

ايبجاد حيل لهذا الملف

الاجتماعي. وقد ذكر الكاتب

الجهوي للجامعة الوطنية

للقطاع الفلاحي بالجهة ان

مندوبية الشغل ستشرف

على عقد اجتماع بين أطراف

وكانت الوقضة مناسبة العاملة.

سيمثل أربعة مناضلين عمال بمنجم زلمو أمام القضاء في جلسة 28 يوليوز 2022 بعد تأجيل جلسة 16 يونيو 2022 بابتدائية بوعرفة وهم حسن الشوبيني (مندوب العمال ونائب الكاتب العام للمكتب النقابي المنضوي تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل) ورفقته الخليل التواتي والميلود جلولي وعبد الرحمن عمراوي. ويتابع العمال الأربعة بتهمة "عرقلة حرية العمل" مالشته" مته تكويفها حسب الفصالة 388 مالا

ويتابع العمال الأربعة بتهمة "عرقلة حرية العمل" و"السب والشتم"، وتم تكييفها حسب الفصلين 288 و44 من القانون الجنائي. وتأتي هذه المحاكمة بعد شهور من النضال. وعوض تنفيذ بنود الاتفاق بين ممثلي العمال وادارة الشركة المستغلة للمنجم والسلطات، سيتفاجأ كافة العمال والرأي العام بتحريك المتابعة في حق العمال المناضلين الأربعة، حيث تعود تفاصيل الشكاية إلى ما قبل معركتهم النضائية الكبرى،أي قبل أكتوبر 2021.

وجذير بالذكر أن عمال منجم "زلو"، الذي تشغله شركة "كومابار"، كانوا قد خاضوا إضرابا عن العمل، مرفوق باعتصام ومبيت ليلي ثم مسيرة على الأقدام في التجاه عمالة بوعرفة في أكتوبر 2021. وتوجت المعركة بنصر كبير للطبقة العاملة المنجمية، حيث تم الاتفاق بين إدارة الشركة وممثلي العمال على الاستجابة وتنفيذ عدة نقط مطلبية وتتعلق بعدة حقوق مادية (زيادة للأجرة) والتعويضات والتغطيات الاجتماعية

إقليم فكيك:

متابعات قضائية لتقويض انتصار عمال منجم زلمو

تأجيل جلسة 16 يونيو وتطبيق القانون.... الخ حسن الشوبيني (مندوب يذكر ان منجم زلمو لاستخراج معدن البارتين بدأ مكتب النقابي المنضوي استغلاله في سنة 1987، ويوجد بجماعة بوعنان قراطية للشغل) ورفقته التابعة لدائرة بني تجيت بإقليم فكيك، وتستغله عمراوي. شركة كومابار التابعة حسب العمال لجموعة شلوم "عرقلة حرية العمل"



والصحية والسكن وشروط التشغيل ونوعية العقود

بيرجي، ويشتغل داخله 200 عامل. وتحقق الشركة رقم معاملات كبير جدا وأرباح خيالية نظرا للطلب العالمي المتزايد على معدن البارتين الذي يستخدم في الصناعات البترولية، ويحتل المغرب المرتبة الثالثة عالميا في إنتاج هذا المعدن بعد الصين والهند. ويتم نقل الكميات المستخرجة عبر القطار من بوعرفة، ليتم تصديره من ميناء الناضور.

ع.غميمط

أزمة القطاع التعاضدي بالمغرب: التعاضدية العامة للتربية الوطنية

نموذجا

عود

في خضم نضالات الحركة النقابية المناضلة بمعية حلفائها الديمقراطيين خلال بداية الستينيات، تم تحقيق العديد من المكتسبات السياسية والاجتماعية لدى الطبقة العاملة بكافة مكوناتها. وشكل مطلب الحماية الاجتماعية أهم رهان لديها ، لأنها آلية لتوزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعية . لكن السياسات العمومية في المجال الاجتماعي تأثرت بفعل الاختيارات اللاشعبية للدولة القائمة ، فتراجعت الخدمات الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والسكن والحماية الاجتماعية.

تعتبر منظمة الشغل الدولية، الحماية الاجتماعية كل الإجراءات العمومية أو المنظمة من طرف السلطات العمومية وفق قوانين بمرجعيات دولية ووطنية.

*الإطار القانوني الدولي: هناك العديد من الاتفاقيات التي تؤطر خدمات الحماية الاجتماعية في كل الأنشطة الاقتصادية

* الإطار القانوني الوطني :

يقر الدستور الممنوح في بابه الثاني منه المرتبط بالحريات والحقوق الأساسية على تيسير ولوج المواطنين والمواطنات للحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتضامن التعاضدي، دون إلزامية ، وهو تعبير واضح على تخلي الدولة عن أدوارها الاجتماعية .

* القوانين المؤطرة للنشاط التعاضدي

تمت إخراج النظام الأساسي للتعاضد بظهير رقم 1.77.246 الصادر في 12 نونبر 1963 والذي يضم 25 تعاضدية موزعة على الشكل التالي:

- 8- تعاضديات في القطاع العام
- 7 تعاضديات في المؤسسات الإدارية
 - 5- تعاضديات في القطاع الخاص
 - 5 تعاضديات في المهن الحرة

و في مجال الضمان الاجتماعي أنتج المشرع 12 ظهيرا منذ 1772 إلى اليوم مرفقا ب20 مرسوما.

أما في مجال التأمين الإجباري الأساسي عن المرض فالتشريع المغربي أنتج قانونا واحدا و12 مرسوما و16 قرارا. كما أطر المشرع أنظمة المعاشات المدنية والعسكرية بالعديد من القوانين.

* منظومة الحماية الاجتاعية هي منظومة تتكون من الأنظمة الإجبارية والاختيارية.

يندرج القطاع التعاضدي ضمن الأنظمة التكميلية إلى جانب التأمينات والصندوق المهني المغربي للتقاعد.

والتعاضدية العامة للتربية الوطنية التي أحدثت سنة 1963 وفقا لأحكام الظهير رقم -01 187-57 المؤرخ في 1963 نونبر 1963، تشكل أهم تعاضدية من حيث عدد المنخرطين والمنخرطات، ولها دور كبير في الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي وتضطلع بتغطية تكميلية في مجال تدخلها لتسهيل الخدمات لهم ولذويهم.

لكن ظل هذا المرفق الاجتماعي بعيدا عن آليات الرقابة الديمقراطية من لدن المنخرطين أو مؤسسات الرقابة الرسمية، وبعيدا عن لغة "العام زين" فالمنخرطون/ات، نشيطون/ات، متقاعدون/ات، ذوو الحقوق، هم مصدر تمويل هذه المؤسسة. وكان واجبا إشراكهم في انتخاب ممثليهم بشكل ديمقراطي وشفاف، وصياغة برامج عمل قادرة على إنتاج خدمات صحية واجتماعية في مستوى انتظاراتهم/هن.

منذ عقود واحتجاجات الحركة النقابية بكافة مكوناتها مستمرة، ضد الوضع الكارثي والاستثنائي الذي عاشته وتعيشه التعاضدية، مسجلة العديد من الخروقات والاختلالات وجدت صداها لدى بعض مؤسسات الدولة من قبيل تقرير 2002 الخاص بالمفتشية العامة لوزارة المالية، مطالبة بضرورة تحقيق الحكامة في التدبير الإداري والمالي داخلها، ومستنكرة كل أوجه التواطؤ الممارس من قبل السلطات الوصية والمتعاقبة على القطاع. لكن ما لا يقبله المنطق والتدبير البني على النتائج، هو واقع مرافق التعاضدية بكل الأقاليم، حيث لازالت التعاضدية تكتري مقرات صغيرة جدا لممارسة نشاطها، أو تستفيد من بعض مقرات وزارة التعليم. مما يجعل خدماتها دون المستوى مقرات وزارة التعليم. مما يجعل خدماتها دون المستوى الخدمات



الطبية. إضافة إلى الخصاص الكبير وغير المبرر في الأطر الطبية المتخصصة في نشاط العيادات والأطر الإدارية، ناهيك عن المنهجية التقليدية في معالجة ملفات المرض المحالة عليها واعتماد الملفات الورقية في عصر التكنولوجيا الرقمية، بل وتلكؤها في توفير البطائق للمنخرطين الجدد أو لمجدديها على خلفية تغيير في الوضعية: زواج/ طلاق، زيادة مولود(ة) جديد (ة)، في الوقت الذي يجب على التعاضدية تحديث آليات اشتغالها تماشيا مع تكنولوجيا التواصل المتوفرة حالا.

فالتعاضدية بحجم ميزانيتها تقتضي التعاطي بشكل سريع وواضح مع متطلبات المنخرطين والمنخرطات عبر توفير المعلومات الكافية والمستجدة حول تدبير التعاضد التكميلي، والتجاوب مع كل أسئلة المؤمنين الذي يفتقرون لإجابات شافية على العديد من الأسئلة المتعلقة بخدمات التعاضدية.

سعى التوجه النقابي المسيطر على أجهزة التعاضدية منذ عقود على تأمين تواجده عبر خرق كل مقومات الديمقراطية والشفافية بعد الإعلان عن قرار تنظيم الانتخابات، والتي تتمثل في:

- = عدم نشر لوائح الهيئة الناخبة في مقرات التعاضدية والـوزارة حتى يطلع عليها المعنيون والمعنيات وتقديم مختلف الطعون، وعدم نشرها بالموقع الالكتروني للتعاضدية.
- فرض التنقل إلى المقرات الجهوية للتعاضدية لسحب مطبوع الترشيح، كممارسة بيروقراطية غير مشهود بها حتى في انتخابات وزارة ، البارعة في هندسة الاستشارات الشعبية، وهو ما حرم العديد من المنخرطين من الترشح.
- = فرض وثيقة غريبة سميت ب "شهادة إبراء الذمة" - عرض وثيقة غريبة سميت على الشهادة المناه "

والزام الراغبين في الترشيح على التنقل إلى المقر المركزي للتعاضدية بالدار البيضاء قصد سحبها، وهي العقبة الثانية أمام حق دستوري يقتضي من مؤسسة مدنية توفير الظروف الملائمة وتبسيط الاجراءات لممارسته.

= عدم تحيين اللوائح لتتضمن المعطيات الجديدة للمنخرطات والمخلطين المنتقلين/ات والمحالين/ات الجدد على التعاقد وذوو الحقوق.

ورغم إصرار النافذين في التعاضدية على فرض قرارات غريبة عن الديمقراطية، فقد تحمل العديد من نساء ورجال التعليم المنخرطين/ات أعباء التنقل ودفع ملف الترشيح المتضمن للوثائق الواردة في بلاغ صادر عن أجهزة التعاضدية، ليتفاجأ الرأي العام التعليمي والتعاضدي والجمعوي بعد الإعلان عن لوائح المرشحين، عن غياب أسماء العديد من المناضلين ولمبررات واهية. وهو ما اعتبر والمضحك أنه بعد تقديم الطعون، توصلوا بأجوبة بعيدة والمضحك أنه بعد تقديم الطعون، توصلوا بأجوبة بعيدة عن الحد عن المنطق وتؤكد أن انتخابات التعاضدية بعيدة عن الحد الأدنى من الديمقراطية وتذكرنا بانتخابات من زمن غير المأسوف على رحليه ادريس البصري.

واستمرت منهجية التضييق والإقصاء من خلال منع وحرمان المرشحين من تكليف ممثلين لهم داخل مكاتب التصويت، إضافة إلى تكليف مستخدمي التعاضدية الذين يشتغلون رسميا تحت إمرة أجهزة التعاضدية للإشراف على مكاتب التصويت وهو ما لا يقبله العقل ولا مدونة الانتخابات، فاتحين الطريق أمام تكريس الاستثناء الانتخابي ومناصرين لكل محسوب أو محسوبة على المجموعة المتنفذة.

لم تتوانى كل مكونات الحركة النقابية في التعبير الصارخ عن رفضها لمسلسل الخروقات التي طبعت كل مراحل العملية، مجسدة بشكل جماعي في كل مدينة عن استنكارها لاستمرار نفس الخروقات في تدبير محطات الانتخابات ترجمته بتنظيم وقفات احتجاجية خلال يوم الاقتراع 29 يونيو 2022، محملة المسؤولية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية التي كانت في وضع المتفرج ومتقمصة للحياد السلبي، أمام غياب احترام البعد الديمقراطي في هذه الانتخابات.

وانتهت المسرحية يوم التصويت، الذي ظل يوما مشهودا في عيون وقلوب كل الرافضين والرافضات لواقع الامعان في الهانة المدرس والمدرسة، عبر مكتب تصويت واحد لآلاف الناخبين، ما جعل العديد من مراكز التصويت تعرف فوضى وشجار في ظل التجييش الممارس خارج مصلحة المتعاضد. وظلت لغة العنف اللفظي والاستنكار تسود في كل مراكز التصويت ردا على حالة التبخيس والإقصاء الممارس في أغلبية المرشحين/ات والناخبين/ات غير الموالين لخدام البيروقراطية المتربعة على التعاضدية.

إن التعاضدية العامة للتربية الوطنية لازالت تعاني من نفس الاختلالات، بغض النظر عن "الروتوشات" التي يروج لها الرئيس الحالي وأتباعه، وتقتضي اهتمام حقيقي من لدن الحركة النقابية المناضلة وتسطير برامج نضالية لفضح التدبير اللاديمقراطي لهذا المرفق الاجتماعي، وتنظيم عرائض للشغيلة توجه لمنظمات التعاضد الدولية والجهات الحكومية الوصية عن القطاع التعاضدي بالمغرب وهو على محك حقيقي في مواجهة شعارات الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة .



الحرب الممنهجة ضد الحريات العامة وبعض مستلزمات المقاومة

إ._

المباشرة لها .

ورغم ذلك لم تستطع كل محاولات النظام الحد من نشاط المعارضة التقدمية ، حتى مع ظهور قوى حركة الاسلام السياسي المنافسة لها في الشارع ، وفي نفس الوقت لم تستطع الحركة النقابية التخلص من العوائق البنيوية في قياداتها البيروقراطية لتجعل منها قوة ديمقراطية حقيقية قادرة على تأطير جماهير العمال ليلعبوا دورهم في البناء الديمقراطي الشعبي المطلوب .

2) سيرورة متجددة من القمع المهجي و الاتجاه نحو المجهول :

رغم عمليات القمع المستمرة خلال الألفية الثالثة إلا أن ذروتها ستبدأ خصوصا مع 2012 حين تم الالتفاف على مطالب حركة 20 فبراير بدستور ممنوح بعد أن فشلت خطة المخزن في تهييئ مولود سياسي جديد من رحمه، و تم منح الحكومة للإسلاميين الممخزنين لتجنب عاصفة "حركة الشعب يريد"، لكن انسياق و انصياع بعض مكونات حركة 20 فبراير و مطالبها بوعي أو بدونه كان عاملا مساعدا على الردة المعلومة.

فلقد كان موسم 2014-2013 بداية مرحلة جديدة من الميول نحو استرتيجية الدولة البوليسية و كان قمع الحراكات التالية لها (الريف و جرادة...) و سلسلة محاكمات المعارضين الصحفيين أو المدونين أو السياسيين أحد أوجه هذه الاستراتيجية ، و التوجه نحو تجميد و خرق حتى القوانين المعمول بها في مجالات الحق في التنظيم و غيرها من الحريات.

كما وصلت ذروة هذا التوجه بالاتكاء على التطبيع مع الكيان الصهيوني 2020 في إطار استراتيجية محاور سيتم استغلالها لتقوية الاستراتيجية الأمنية لمواجهة المعارضة الشعبية المتنامية في الواقع وفي وسائط التواصل الاجتماعي.

لقد رجع النظام المخزني إلى أطروحة اجتثاث المعارضين و القانوني" لهم عبر مداخل قمعية متعددة:

- كل تنظيم غير ممخزن يجب القضاء عليه أو إضعافه أو تفكيكه ، وشن الهجوم عليه وعلى مناضلاته و مناضليه بواسطة استعمال أدوات الاعلام المشبوه ،وصولا إلى تلفيق التهم و كل الاساليب المنحطة ، والضغط على النساء والشباب باستعمال البحث المحيطي للترهيب، وصناعة لوائح الفرز الأمني ، واستغلال كل أطياف الانتهازيين وسط الحركة الجماهيرية للبلطجة من الداخل ، و هي أساليب معهودة لم يتخلى عنها المخزن ، بل عمل على تغييرها وتطويرها وتنويع أساليبها باستمرار.
- و في هذا الأطار تمنع التنظيمات المستقلة عن المخزن من النشاط بحرية عبر:
- رفض تسلم الملفات القانونية: المئات إن لم يكن الآلاف من التنظيمات لا تتسلم السلطة ملفاتها القانونية (ي تحدي سافر حتى للقوانين المعمول بها) كما أن العديد من التنظيمات التي يتم تسلم ملفاتها القانونية لا تعطى لها وصولات الايداع القانوني إطلاقا، أو لا تسلم لها ي الحين كما تنص على ذلك قوانين التنظيمات الجمعوية و الحزبية، أو لا تسلم لها وصولات الايداع النهائية لعرقلة عملها وشلها، لأن هناك العديد من الأنشطة يشترط فيها التوصل بالوصل النهائي.
- رفض استغلال القاعات العمومية و حتى الخاصة وتحويل الكثير منها إلى قاعات تتحكم فيها السلطة وأزلامها بشكل مطلق.
- التضييق على مؤتمرات القوى التي لا تدور في فلك السلطة، و محاولة ابتزازها .
- تجفيف دور الشباب ودور الثقافة من كل فكر معارض أو نقدي ، والاقتصار على فكر "إعادة الانتاج" للدعاية الخذنية .
- توقيف المنح عن الجمعيات المستقلة عن أجندة السلطة

، وحرمان الحزب المقاطع للانتخابات من الدعم العمومي معادات آلة مماثلة من شكة التعادا الله متعام

6

- صناعة آلة دعائية من شبكة التواصل الاجتماعي والاعلام المخزني ، وتنويع أساليب التجسس الالكتروني وغيره (فضيحة بيغاسوس...)
- إغلاق الاعلام العمومي في وجه الأحزاب والأفكار لعارضة
 - مواجهة صحافة التحقيق بتلفيق التهم المفبركة
- منع موقف مقاطعة الانتخابات من التعبير عن أفكاره و الدعاية لموقفه
- استغلال فضيع لمبرر الحضر الصحي لمنع الوقفات والتجمعات العمومية والاحتجاجات

وفى المقابل :

- كل تنظيم موالي و إن كان من كرطون تقوم السلطة بتقويته و مده بكل عتاد الدولة لكي يكون له "اشعاع" في المحتمع
- تمييع الحياة السياسية بالتعددية الحزبية لأزيد من 32 حزب بنفس "البرنامج" يدل على درجة الافساد السياسي ، و كلها حتى و إن لم تحترم الشكليات القانونية فهي مرحب بها و بأنشطتها و بفسادها إبان الانتخابات هخاد حها.
- العمل على استقطاب الأطر المعارضة عبر عدة وسائل منها تقديم الربع أحيانا لإسكاتها أو تحييدها أو لتوظيفها كأدوات لتكسير بنية الفكر و العمل النضائي الحقيقي .
- تقاوم الطبقات السائدة كل تنظيم مستقل عن أجندتها السياسية و خصوصا كل تنظيم يحمل هموم تسييس العمال و الكادحين و تنظيمهم و الوقوف إلى جانبهم ، كما أن احزاب الطبقات الوسطى (السوسيال ديمقراط) تضع لها خطوطا حمراء و تعمل باستمرار على تمييعها و اضعافها مستغلة تناقضاتها الذاتية وضعف أو غياب الوضوح الفكري والإيديولوجي و السياسي فيها أحيانا، وميوعة مفهوم "التيارات" في أوساطها .
- 1) في ضرورات مواجهة القمع و بناء الدولة الديمقراطية لشعبية :

ليس أمام القوى التقدمية و الديمقراطية و الحية و كل الأحرار سوى مواجهة آلة قمع الحريات و فرض احترامها من خلال كل المداخل المكنة و منها:

- أن النضال من أجل الحرية في التنظيم و التجمع و التظاهر و القيام الحر بالأنشطة الجماهيرية السياسية أو غيرها يدخل في برنامج عام للنضال السياسي من أجل الديمقراطية الشعبية.
- أن النضال من أجل الحق في التنظيم هو نضال يندرج ضمن النضال الجبهوي العريض لتقوية أدوات الدفاع الذاتي و لفرض الحق في التنظيم (كافة اشكال التنظيم الجماهيري حقوقي أو نقابي أو سياسي أو غيره) كحق غير قابل للتصرف و الشطط الإداري (منطق التعليمات و خرق حتى القوانين الجاري بها العمل).
- ضرورة مواجهة هذا الواقع بالدفاع عن الحقوق المكتسبة سياسة و قانونا و توسيع الجبهة المناهضة لقمع الحريات ، و فضح الباطرونا التي تمنع العمال من التنظيم النقابي أو تفرض عليهم تنظيمات موالية لها ، و اعتبار حرية التعبير و الصحافة باب أساسي لبناء دولة الحقوق و الحريات .
- أهمية تكريس قيم التضامن المبدئي بين القوى التقدمية و الديمقراطية و الحية بدون حسابات صغيرة أو ظرفية، واعتبار الحريات العامة مكسبا جماهيريا تم حمايته بنضالات الشعب المغربي و تضحيات قواه التقدمية والديمقراطية و التضامن الأممي و لا يجوز التفريط فيه باي حال من الأحوال.

بعد "استقلال" البلاد سنة (1956) كان إخراج قانون النقابات (1957) و ظهير الحريات العامة (1958) في المغرب سابقا حتى على الدستور (1962) في مفارقة عجيبة وغريبة في تطور البناء السياسي للدولة ، و كان ذلك في الأرجح مخطط له لربح الوقت السياسي الإعادة هيكلة الدولة المخزنية و مكوناتها الطبقية المتجددة بعد "الاستقلال" ولكي يتم إفراغ المطلب الدستوري من كل محتوى ديمقراطي شعبي حقيقي و في انتظار تغير فعلي لميزان القوة لصالح التوجه المخزني العميق بعد تجويف "نشوة الاستقلال" فكان لا بد من الاعتراف القانوني بالحريات المكتسبة في

خضم عملية تعويض نظام الحماية بنظام التبعية ، لكن

بدون تأصيل ذلك الاعتراف في بنية دستور ديمقراطي

يحمي الحريات العامة ويحمي الاستقلال بشكل

استراتيجي ، فما مسار الحريات العامة بعد حوالي 65 عاما

على الاستقلال الشكلي ؟ و ما هي المداخل لمواجهة قمع

الحريات و لبناء دولة الحريات و حقوق الانسان الفعلية؟ 1) سيرورة القمع السياسي و محنة الحريات العامة من سيرورة التوجه الطبقي للحاكمين:

منذ الستينات خصوصا و الطبقة البورجوازية التبعية السائدة والنظام المخزني تلوي عنق المفاهيم كالديمقراطية والحريات العامة و الحق في التنظيم لتجعلها تتلائم مع سياقات استراتيجية الدولة القمعية والتبعية ثم مع ميولات الدولة البوليسية ، و لقد كانت مرحلة الستينات و خاصة النصف الثاني منها ، ثم مرحلة السبعينات مرحلة المواجهة المباشرة للقوى السياسية المعارضة للنظام و في مقدمتها الحركة الاتحادية و الحركة الماركسية اللينينية ، و نتج عن هذا الصدام الطبقي السياسي انتهاكات جسيمة و ممنهجة لحقوق الانسان كالاختطافات و الاعتقالات التعسفية و التعذيب و الاغتيالات الجماعية إبان الانتفاضات الشعبية، و شكل الانتماء السياسي للمعارضة الجذرية و فصائلها صك اتهام و جريمة في نظر دواليب "الأجهزة" و شكل الانتماء النقابي و الجمعوي بدوره تهمة و قلقا يجب التخلص منه ، لكنه رغم القمع المستمر فإن الظروف الداخلية في المجتمع المغربي و الظروف الدولية و الاقليمية كانت تفرض وجود هذه التنظيمات و تفرض التعامل معها كأمر واقع لا يمكن اجتثاثه بقرار سلطوي مهما علا شأنه ، و هذا ما سيدفع النظام المغربي مع تصدعه الداخلي بعد المحاولات الانقلابية إلى تجريب سياسة "الانفتاح"/ الالتفاف على قوى الحركة الوطنية الاصلاحية من خلال شعار "المسلسل الديمقراطي" و "الجبهة الوطنية" و في نفس الوقت الاستمرار في القمع السياسي للمعارضين الجذريين و العمل على إضعاف المجتمع المدني المعارض.

وقد ادى استمرار هذا الوضع إلى انفضاح النظام المغربي دوليا في شروط كانت فيها العديد من المجتمعات تتسارع ديناميتها نحو التطلعات الديمقراطية واحترام حقوق الانسان منذ تسعينات القرن 20 وخاصة بعد تفكيك أنظمة الكتلة الاشتراكية في أوروبا ، مما دفع النظام المغربي الى نهج خطة "المصالحة" مع ضحايا الانتهاكات الجسيمة ومحاولة التعامل مع المطالب الحقوقية و الالتفاف عليها في نفس الوقت (انتهت بتوصيات رغم محدوديتها الكبيرة لم يتم تنزيلها)، و إدخال بعض مكونات المعارضة الاصلاحية لحكومة فاقدة للصلاحيات التنفيذية (حكومة التناوب) لتوفير القدرة على تجويف مطلب الديمقراطية والمطالب الحقوقية من بعدها الاستراتيجي.

قد استطاع النظام تجديد طاقاته و إعادة بناء قوته بفعل سياسة "الانفتاح المتحكم فيه" و سمحت هذه المرحلة للعديد من التنظيمات السياسية و المدنية بإعادة هيكلة عملها و بنياتها التنظيمية في ظل قمع مستمر لكن بحذر خوفا من إفشال مجهود دعاية "المصالحة" وفي ظل عمل حثيث من النظام على استقطاب الأطر و النخب اليسارية للعمل ضمن مشاريعه (خلق مجتمع مدني وسياسي موالي) و لتجويف مواقع قوى المعارضة الحقيقية بدل المواجهة



مآسي الهجرة غير النظامية، مسؤولية الأنظمة الرأسمالية والاستبداية

يصطدم الرأي العام يوميا بأخبار عن سقوط العديد من الأرواح في صفوف المهاجرين غير النظاميين أوما يصطلح عليهم بـ "الحراكة"،من بينهم شباب ونساء وأطفال رضع.أعداد كبيرة في صفوف الضحايا كأنما هي حرب مفتوحة،بل هي كذلك ما دامت تسقط الأرواح وتفكك الأسر وتفصل الناس عن مواطنهم وتعبث بأمنهم وثقافاتهم المتنوعة.

لقد طلعت علينا أرقام مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة العالمية للهجرة التي تعنى بالوافدين الى اسبانيا خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2021وشهدت هذه الأرقام المخيفة ارتفاعا مقارنة بنفس الفترة من السنة قبلها.وهذا ما يعني أن شبح الموت بواسطة الفيروس كوفيد19-لم يكن حدا أمام زحف المهاجرين أو النازحين من البلدان الفقيرة وبلدان جنوب صحراء افريقيا، كما لم تكن الهواجس الأمنية والمعالجة القمعية أبدا مانعا أو جوابا على سؤال الحد من هذا النوع من الهجرة.انها احدى النتائج المباشرة والطبيعية للنظام الرأسمالي المفروض على العالم...هي أيضا الظاهرة الممتدة عبر حدود كل القارات التي تمنع حرية تنقل البشر بينها تيسر وفي رفة عين تنقل الأموال والرساميل الكبرى،وما تخلفه من أمراض اجتماعية وجب الوقوف على أسبابها المباشرة ومخلفاتها.ذلك ما سنحاول الخوض فيه من خلال محاور ملف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي.

المهاجر بين سياسة المراقبة والعنصرية والقوانين المجحفة

حسن عماري

مقدمة : وتستهر المآسي......

التدابير الصحية سارية المفعول منذ أزيد من عام ونصف حتى الآن. استخدمتها الدول لتكثيف قمع المتنقلين وأجبرتهم على تحمل المزيد من المخاطر أثناء عبورهم. ومع ذلك، تُظهر أرقام مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة العالمية للهجرة الخاصة بالوافدين إلى إسبانيا في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2021 زيادة طفيفة في عدد الوافدين مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. تظهر هذه الأرقام بوضوح أنه لا فيروس كوفيد 19- ولا القمع يمكن أن يمنع الأشخاص الذين يغادرون من ممارسة حقهم في حرية التنقل.

ما لا تقوله هذه الأرقام هو، أولاً، زيادة عدد المغادرين من الجزائر إلى أوروبا، وثانيًا، الحالات التي بدأ فيها الناس العبور قبل المغادرة. يتم اعتراضهم أو اختفاءهم أو العثور عليهم ميتين. بعد تحديد بدقة الأشخاص الذين يتنقلون، وأين تحدث هذه التحركات؟؟ وعلى أي نطاق أكثر صعوبة ويتطلب تجاوز إحصاءات المفوضية. في عملنا اليومي مع شبكة هاتف الإنذار Alarm Phone، غالبًا ما نتحدث عن هذه الرحلات غير المذكورة في الإحصائيات. في بعض الأحيان نفقد الاتصال بالمتصلين وتفشل عمليات تحديد الموقع في تحديد مكانهم. هذا ما حدث ويحدث في عدة مناسبات، حيث يتلاشى الأمل الضعيف في الاستماع كل يوم. يتم إبلاغنا من قبل أفراد الأسرة الذين يتصلون بنا أو يتصلون بالصحافة للإعلان عن اختفاء أحبائهم، كما كان الحال بالنسبة لقارب غادر الداخلة في 28 ديسمبر 2020 متجهًا إلى جزر الكناري. تبحث عائلات الركاب دائمًا عن أحبائهم. وبالمثل في 13 يناير 2021، عندما تم الإبلاغ عن فقدان شخص أثناء محاولته السباحة إلى مليلية المحتلة مع مجموعة من الأصدقاء. تمكنا من الحصول على الأخبار بفضل الأصدقاء والنشطاء الذين يحاولون التعرف على الجثث التي تم غسلها على الشاطئ. لكن في كثير من الحالات لا نتمكن من المزيد من الأخبار حيث يعد الكثير يةِ عداد المفقودين.

سياسة المراقبة والعنصرية والقوانين المجحفة

في تقاريرنا، نجمع البيانات الرسمية والتقارير الصحفية والمعلومات من خلال العمل بنظام المناوبة- المداومة في Alarm والمعلومات من خلال العمل بنظام المناوبة- المداومة في Phone، والتي ندمجها مع تحليلات المهاجرين والنشطاء المذين يعيشون في أماكن مختلفة في غرب البحر الأبيض المتوسط، أو يمرون عبر هذه الأماكن المختلفة، لتقديم عدة وجهات نظر حول التطورات الأخيرة وتأثيرات السياسات العنصرية في أوروبا على من يتحملون وطأتها. هدفنا هو إظهار ما لا يمكن للإحصاءات أن تلتقطه أبدًا: يخفي وراء كل

رقم شخصًا لله تاريخه المعقد؛ أن الناس، رغم كل الصعاب، ينظمون أنفسهم لممارسة حقهم في حرية التنقل؛ وأن يتم الحصاء الموتى والمفقودين وإحياء ذكراهم. هؤلاء جميعهم ضحايا لنظام حدودي قاتل يجد حدوده في مراقبة الحدود الخارجية وفي قمع أقوى من أي وقت مضى للمتنقلين، في إفريقيا وأسيا كما في أوروبا. الوضع في جزر الكناري يتدهور بسرعة. معسكرات سيئة التجهيز، وأمل ضئيل في الوصول بسكل قانوني إلى البر الرئيسي الإسبانيا، وعمليات الترحيل وغيرها من الممارسات العنيفة، تحول جزر الكناري إلى جزر سجون، مما أدى إلى وضع لا يختلف عن ذلك في تركيا والجزر سجونانية إلى بحر إيجه.

إن التهيئة المتعمدة لمثل هذه البيئة، التي من المفترض أن تردع المسافرين الآخرين عن الوصول، أمر فاضح. حتى الآن، لا يبدو أن الرأي العام الأوروبي قد عاين العنف في العمل ضد المهاجرين في هذه البؤرة من الأراضي الأوروبية. قررت دول الطوق الامامي كالدولة الإسبانية والايطالية واليونانية والاتحاد الأوروبي عموما جعل التغطية الإعلامية للوضع صعبة، على سبيل المثال من خلال منع الصحفيين من الوصول إلى المعسكرات وأماكن ومراكز الاحتجاز. ولمواجهة ذلك، تختار المنظمات الحقوقية والإنسانية الدولية إدراجها في التقارير سردًا أكثر تفصيلاً للوضع الذي يواجهه المهاجرون في كل بقعة مختانة قد

أولئك الذين يصلون إلى الجيبين الإسبانيين المحتلين سبتة ومليلية عبر طرق غير نظامية يواجهون مشاكل مماثلة. يُحرمون من المرور المنتظم إلى شبه الجزيرة. لا يتلقى المتنقلون، الذين تقطعت بهم السبل في هذه الجيوب، سوى القليل من الاهتمام باحتياجاتهم الجسدية والعقلية أو لا يتلقون أي اهتمام. في هذا السياق، لا يمكن الوصول إلى التعليم أو العمل أو السكن اللائق. يبدو أن إسبانيا تستخدم الخصائص الجغرافية والسياسية للجيوب وجزر الكناري كعناصر استراتيجية لتقييد تنقل بعض الناس. تتضح الصلة بين جزر الكناري والجيوب من خلال حقيقة أن عمليات الترحيل من شبه الجزيرة إلى المغرب، والتي كانت تحدث سابقًا عبر الجيوب، تتم الآن عبر جزر كناريا منذ إغلاق الحدود البرية بين المغرب وإسبانيا. بالإضافة إلى ذلك، حتى أولئك المنخرطين في إجراءات اللجوء محرومون من إمكانية حرية التنقل في إسبانيا، وهي ممارسة اعتبرتها المحكمة العليا الإسبانية مرة أخرى غير قانونية.

تظل معظم أدوات قمع المتنقلين كما هي، بغض النظر عن أي الجزائريين والمسافرين من جنوب الصحراء)، تشارك الدولة وجهات نظر حول التطورات الأخيرة وتأثيرات السياسات المعظم أدوات قمع المتنقلين كما هي، بغض النظر عن أي الجزائرية بشكل متزايد في التعاون مع الدول الأوروبية من المعنوب المعنوب

المخيمات...).

في المغرب، بالنسبة للمهاجرين المقيمين في شمال افريقيا، فإن الاعتقالات التعسفية والترحيل إلى جنوب البلاد منهجية. في الآونة الأخيرة، اتخذت هذه الممارسة منعطفا أكثر إثارة للقلق. في فبراير/ شباط 2020، نُظمت مسيرة في الرباط للتنديد ب "الظروف المعيشية التي لا تطاق للمهاجرين من جنوب الصحراء". وفي ديسمبر 2020، أفادت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (AMDH) أن أفراد المجتمعات الواقعة جنوب الصحراء الكبرى "الذين يعيشون في المدن الكبرى في الشمال وخاصة في الرباط هم ضحايا اعتقالات، وهي مطاردة حقيقية". في الرباط، يتم القبض على سكان جنوب الصحراء وضربهم في الشارع على أيدي أشخاص يرتدون زي مدنيين ويسلمونهم إلى السلطات. ويتم احتجازهم لبضع ساعات ثم يتم ترحيلهم إلى مدن الجنوب. وقد لوحظت ممارسات اعتقال غير قانونية في هذه المناطق. وقد سجل ترحيل قسري للمهاجرين المعتقلين الماليين والإيفواريين والغينيين... إلى بلدانهم الأصلية عبر رحلات جوية مباشرة.

إن الأدوات القمعية التي يستخدمها المغرب غالبا ما تمولها الدولة الإسبانية، كما يتضح من إعلان وزارة الداخلية الإسبانية عن تمويل يصل إلى 10 ملايين يورو دفعت للمغرب لمراقبة الحدود. في الوقت نفسه، تعاني منظمة البحث والإنقاذ الإسبانية، سالفامينتو ماريتيمو- البحرية الاسبانية، من نقص شديد في التمويل، مما يؤدي حتما إلى الزيد من الوفيات في البحر،

يُظهر أيضا ظهور وتطور الطريق من غرب الجزائر إلى إسبانيا (وتلك الخاصة بالمسارات في وسط البحر الأبيض المتوسط من الجزائر إلى إيطاليا) أن حركة الهجرة الكبرى التي بدأت في عام 2020 لا تزال جارية. يتحرك العديد من الجزائريين للهروب من مجتمع ما بعد الحراك، وخيبة الأمل والقمع التي أعقبت الحركة الاجتماعية الهائلة لعام 2019، فضلاً عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لوباء كوفيد -19. السلطات تحاول منع المغادرين. يأخذ القمع بعدًا مذهلاً عندما يتعلق الأمر بالأفارقة جنوب الصحراء إلى الجزائر. إن عمليات الترحيل الجماعي والمضايقات التي يتعرض لها السود في إفريقيا جنوب الصحراء هي نتيجة لسياسات عنصرية وتأثير فوري لإضفاء الطابع الخارجي على الحدود الأوروبية. في الواقع، بالإضافة إلى تجريم وقمع المسافرين (الحراقة الجزائريين والمسافرين من جنوب الصحراء)، تشارك الدولة الجزائرية بشكل متزايد في التعاون مع الدول الأوروبية من خلال ترحيل أزيد من 20 الف في ظرف وجيز نحو الجنوب (2400 كلم جنوب الجزائر العاصمة).

قضية الهجرة ودور القوى والمنظمات التقدمية والديمقراطية

كريم العثماني

خلال بداية الثمانينات ومن خلال ايديولوجيته الليبرالية الجديدة المتوحشة، فقد قام النظام الرأسمالي العالمي بسن سياسة قانون السوق، إذ قام على إثرها بتحرير وتسهيل عبور الرأسمال والبضاعة لكل بقاع العالم (...) مخترقة حدود البلدان والقارات على السواء، في حين تم وضع المتاريس وتشديد المراقبة على حدود الدول الغنية لمنع حرية تنقل مواطنو البلدان الأخرى.

فكما للقانون الدولي والمنظمات غير الحكومية أرضيات واتفاقيات حول الهجرة واللجوء، فالاتحاد الأوروبي مثلا وعلى طول الثلاثين سنة الماضية، كانت مرجعيته تستند إلى اتفاقية دوبلن لسنة 1990 وما تبعها من تعديلات وإضافات يؤطر بها الاتحاد الأوروبي سياسته في ميدان الهجرة واللجوء إلى أن قدمت المفوضية الأوربية خلال الهجرة واللجوء الني أن قدمت المفوضية الأوربية خلال خلق نقاشا داخليا خاصة حول عملية "التضامن الإلزامي" خلق نقاشا داخليا خاصة حول عملية "التضامن الإلزامي" لكل الدول ال 27 للاتحاد في توزيع اللاجئين والإعادة غير المقبولة لطلباتهم إلى بلدانهم، ومن جهة أخرى تم اعتبار الميثاق بمثابة رضوخ فعلي للمناهضين للاجئين والمهاجرين عبر التركيز على تشديد مراقبة الحدود... وكذلك تتنصل الحكومات من واجب عملية إنقاذ المهاجرين من الغرق بمياه البحر... الخ.

فمعروف لدى دول الاتحاد الأوروبي أن كل واحدة منها تبقى لها الصلاحية في إنتاج قوانين ومعالجة موضوع الهجرة واللجوء بما يتماشى وخصوصيتها، بما لا يتناقض ومبادئ الاتحاد، كلام جميل نظريا، لكن عمليا وفي الواقع يبقى التناقض وغض الطرف عن التجاوزات هو سيد الموقف. فإسبانيا مثلا ومنذ 1985، سنوات قليلة على بداية ما يعرف ب"الانتقال الديمقراطي"، اعتمدت في تصريف سياستها في ميدان الهجرة على ما يعرف ب "قانون الأجانب". فكما نرى فقط على مستوى الاسم هناك تمييز بين هؤلاء أجانب وآخرين غير أجانب، وهذا لوحده كاف ليكون ذلك الغطاء لكل تأويل في التمييز بين هذا وذاك في التمتع بالحقوق والواجبات انطلاقا من انتمائه الأصلي، اللون، العرق، الدين أو شكل اللباس... لكن وفي نفس الوقت وجبت الإشارة أن إسبانيا تعتبر من الدول القليلة أو الوحيدة التي يمكنك الحصول فيها على بطاقة الإقامة والعمل بعد الإدلاء بشهادة السكنى لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات متتالية وعقد الشغل لسنة كاملة، 40 ساعة عمل أسبوعية، بالحد الأدنى للأجور، مقارنة مع باقي الدول التي يستحيل فيها ذلك إن لم يكن عن طريق الـزواج أو مدخل آخر استثنائي.

فإن كان الوضع بحق جحيما ما يعيشه المهاجرون وطالبي اللجوء باليونان الذين فتح لهم اردغان الحدود التركية للمرور إلى أراضي الاتحاد (تقريبا نفس نموذج المغرب بسبتة ولو أن الأسباب تختلف لكن الوسيلة والهدف واحد: الضغط بالبشر، بالمهاجرين وطالبي اللجوء)، فإن وضعية المهاجرين بإسبانيا لا تقل كارثية، إذ تقدر بعض الإحصائيات وجود ما لا يقل عن مليون مهاجر بدون بطاقة الإقامة (أي المهاجرون "السريون"/الحراكة)، كما تعتبر إسبانيا من بين دول الاتحاد الأقل تطورا، فإن مستوى الهشاشة الاجتماعية يتسع لفئات وطبقات شعبية خاصة ما بعد أزمة 2008، وتجد المهاجرون ومنهم المغاربة يشكلون تلك الجالية الأكثر بروزا خاصة اولئك الذين يصعب عليهم مسايرة التحول الاجتماعي على مستوى التكوين المعرفي والمهنى لإيجاد بديل يقيهم شر السقوط في البطالة "الدائمة أو المقننة"، وازداد ملف الهجرة تداولا عبر وسائل الإعلام منذ 2015/2016 وما تبعهم من سنوات بعد بداية وصول الموجات المتتالية للشباب القاصرين غير المرافقين

من إفريقيا وآسيا، هؤلاء تصرف عليهم ميزانيات ضخمة لاحتضانهم وتعليمهم اللغة وتمكينهم من وثائق الإقامة والتكوين المهني أي تأهيلهم ل"سوق" الشغل بكل ما يعني ذلك من انخراط مؤسساتي وموارد بشرية، عاملين بذلك على تطبيق اتفاقيات حماية حقوق الطفولة والقاصرين، لكن في نفس الوقت إنهم "يستثمرون" في المستقبل نظرا لتقلص قاعدة الشباب ضمن هرم النمو الديمغرافي. عامل الهشاشة إذا والقاصرين ينضاف إليهم العمال والعاملات الموسميات بالحقول الفلاحية بأندلوسيا وغيرها يشكلون بمعية الفئات الهشة من المواطنين الأصليين تلك الطبقة بالاجتماعية التي تؤدي ثمن فاتورة الأزمة الاقتصادية.



مخزون المخيال الشعبي حول المورو والسود... لتغذية خطاب العنصرية والكراهية للأجانب وتقسيم نفس الطبقة العاملة بين هذا أجنبي و□خر محلي رغم كونهم يسكنون نفس الحي ويـؤدون الضرائب بشكل متساو، بل وأحيانا وبفضل عمل المهاجرين بشكل عام بكل فئاتهم واستخلاصهم لواجب الضمان الاجتماعي يستطيعون الحفاظ على رواتب المتقاعدين الذين في غالبيتهم هم من السكان المحليين. فرغم ما نراه من تناقض داخل المجتمع وتهديد لبعض القيم والمبادئ التي تتغنى بها الحضارة الأوربية من طرف اليمين واليمين المتطرف، فإن "الجميع" يصمت ولا يحرك ساكنا أمام الاستغلال الفاحش للمواد الأولية واليد العاملة الرخيصة بإفرقيا، وأميركا اللاتينية وآسيا من طرف شركاتهم الاستيطانية العابرة للقارات في انسجام مع ما أسلفناه حول مفهوم قانون السوق، فكيف لمن يحمل الحد الأدنى من الحس النقدي أن يصمت عن هذا التناقض: تنهب وترحب بثروات بلدي وتحتج على وجودي، فالمهاجر أو المهجّر قسرا لا يرتكب أي جرم عندما يسير في اتجاه البحث عن مصير ثرواته، ناهيك عن ضرب حق حرية التنقل كما ينص على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منذ 1948. هكذا إذا يعتبر قانون الهجرة التمييزي كمسوغ ومبرر تستعمله الأنظمة الرأسمالية وطبقاتها البرجوازية لتغليط الرأي العام وتقليص للحقوق والاغتناء على حساب معاناة الشعوب وطبقاتها العاملة ومنهم المهجرين العمال والعاملات بمختلف مجالات وقطاعات الاشتغال. هذا من دون إغفال دور البوليس والقضاء في تكريس هذا الوضع وتأبيده عبر توقيفات عشوائية بالشارع العام وبمحطات المسافرين ومراقبة كل تحرك له علاقة بمرجعية إثنية مختلفة عن البيض بسبب اللون أو اللغة أو الدين،. هذا لا يعني أن المهاجرين لا يساهمون في تغذية هذه الصورة النمطية التي يريد اليمين المتطرف رسمها وتكرسها بعض وسائل الإعلام، غير أن نسبة هؤلاء ضعيفة جدا، فعلى سبيل المثال، تشير

......

إحدى الدراسات حول سلوكيات القاصرين إلى أن نسبة 12% منهم فقط "منحرفون" أي أن الوجه الآخر لنفس الدراسة يقول أن 88% جيدون، لكن يتم التركيز إعلاميا على 12% ويضخمونها. طبعا لا أحد يتفق مع أي سلوك انحرافي كيفما كان، بل المنطقي والمقبول هو احتجاجك المشروع ضد كل تمييز أو إقصاء تجاهك واتجاه كل ما يمس حقوقك كاملة مكتملة. ولو أن ما يسمى بالانحراف فيه نقاش، جزء مقبول وجزء آخر هو نتيجة لسوء التدبير وغياب العدالة وتكافؤ الفرص وجب معالجته بالمزيد من البرامج السوسيوثقافية ورصد الميزانيات الكافية، وليس باعتماد الردع الأمني أو البوليسي الذي يجب أن يبقى، إن كان ضروريا، آخر وسيلة بالنسبة لمن يمتهنون الانحراف إلى كان ضروريا، آخر وسيلة بالنسبة لمن يمتهنون الانحراف (السرقة، المخدرات، الاعتداءات على الغير (...).

وفي ختام هذا المقال أود إثارة موضوع القيمة المضافة لدور المناضلات والمناضلين بمختلف مشاربنا المقيمين بمختلف دول اوربا، منظمين أو أفراد أمام هذا المد العنصري وكذا مسؤوليتنا أمام مهام النضال من أجل الديمقراطية بالمغرب وتحقيق السيادة الفعلية لشعبنا على ثرواته وتحكمه في مصيره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

فبنظرة ماكروسكوبية وسريعة على هذا الحقل، وبالنظر إلى أماكن تواجدنا بأوربا، تلك القارة التي، على الأقل تتكلم علنا بلغة حقوق الإنسان ودولة الحق والقانون واعتماد الديمقراطية، أعتقد بأن الجو العام هنا يساعدنا على خلق ميزان قوة لصالح نضالات التغيير بالمغرب وضد السياسات المخزنية التي تخدم نفسها ومصالح الدول والشركات الأجنبية. فقد نختلف حول هاته الأولوية أو تلك، حول هاته الإستراتيجية أو تلك، لكن أعتقد أن ما يوحد مثلا اليسار المستقل والمكافح، كالنهج الديمقراطي وغيره، والحركات الأمازيغية الديمقراطية المناضلة، العمال المنظمين بالنقابات العمالية وكل المناضلين والأطر بمختلف أماكن تواجدهم بالجمعيات الجادة، أو المنابر الإعلامية، أو المهتمين بالشأن العام عموما، أكثر ما يجعلنا نستمر في الشتات وتعميقه عبر الهجوم والهجوم المضاد الغير مؤسس الذي يصل أحيانا إلى مستوى التخوين... فلا أحد يستطيع أن يقصي أحدا ولا أن يحسم الصراع مع جهاز الدولة المخزني لوحده، فكل الآراء والأطروحات الديمقراطية طبعا التي تنشد الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والكرامة، تتسع لخلق مشروع أو جبهة ديمقراطية يجد الجميع فيها ذاته، وتبقى الكلمة في نهاية التحصيل لغالبية جماهير شعبنا.

فالغرب مر بهزات اجتماعية ومقاومات شعبية قل نظيرها: مقاومة الاستعمار المباشر، أحداث الريف 58/59، انتفاضة 1965 بالدار البيضاء، المقاومات البطولية بالسجون ومحاكمات 1977 الشهيرة، انتفاضة 81 بالدار البيضاء، انتفاضة 84 بمراكش والشمال، 14 دجنبر بفاس 1990...، 20 فبراير 2011، زاكورة، وطاط الحاج... حراك الريف، حراك جرادة، الفنيدق، الأطلس، سكان المداشر والقرى، نضالات هنا وهناك، للمعطلين والطلبة والأساتذة الذين فرص عليهم التعاقد...، والمحاكمات الصورية لسليمان الريسوني وعمر الراضي والستيتو... والمعطي منجب والمهداوي وبوعشرين...، واستمرار المخزن والعطي منجب والمهداوي وبوعشرين...، واستمرار المخزن في تغوله وممارسته للعنف ضد أي صوت معارض له.

فهلا عزمنا الإرادة ونهضنا كصوت واحد لدعم نضالات أهالينا هناك وكل القوى المناضلة من أجل سيادة الديمقراطية وحقوق الإنسان للجميع ووضع حد لهذا التغول المخزني، ألم يحن الوقت بعد {؟

برشلونة في 29 يوليوز.

حول الهجرة واللجوء لسنة 2021

مقتطفات من التقرير السنوي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان

يلعب المغرب منذ سنوات لعبة محفوفة بالمخاطر ومتناقضة بين الدور القمعي الشديد ضد الأجانب والمهاجرين الموجودين على أرضه ودور "زعيم" ملف الهجرة داخل الاتحاد الإفريقي واقتتاح مقر المرصد الإفريقي للهجرة يوم 18 دجنبر 2020 بالرباط وموقف يحاول إظهار الحزم اتجاه إسبانيا والاتحاد الأوربي حسابات جيو-استراتيجية لم يختف أثرها مع اندلاع أزمة كوفيد 19-، وازدادت حدتها بين المغرب وإسبانيا خاصة أثناء استقبال زعيم البوليساريو بإسبانيا وتوظيف ملف الهجرة بشكل كبير أثناءها.

كما استمرت الانتهاكات والخروقات لحقوق المهاجرات والمهاجرين وطالبي اللجوء وتنوعت بين المطاردات والاعتقالات التعسفية والترحيلات بالإضافة إلى العنف الجسدي والنفسي وتدمير المآوي وعدم تمتيعهم بحقوقهم الأساسية وحرمان طالبي اللجوء من الحقفي الاعتراف بصفتهم كلاجئين وبحقهم في الحماية وفي التجمع العائلي

ومن جهة أخرى تزايدت محاولات هجرة الشباب المغربي في ظل وضعية اقتصادية صعبة التي عمقت من آثارها السلبية وضعية كوفيد19- وما رافقها من إجراءات وبسبب تردي واقع الحقوق والحريات الفردية والجماعية، مما أدى إلى دفع العديد منهم إلى خوض مغامرات الهجرة المحفوفة بالكثير من المخاطر مما أدى إلى فقدان ووفاة العشرات منهم.

وإذا كان من الصعب علينا كجمعية الإلمام أو التطرق إلى كافة الانتهاكات والخروقات التي طالت حقوق المهاجرين/ أن واللاجئين/أت ببلادنا أو تلك التي تعرض لها المواطنات والمواطنون المغاربة على الحدود مع إسبانيا أو في البلدان المغاربية خلال سنة 2021، فإننا سنستعرض من خلال هذا التقرير بعض النماذج التي يمكن أن تعطي فكرة ولو بسيطة على حجم المعاناة

الإطــار العــام للحماية والنهوض بحقوق المهاجرين/ات واللاجئين/ات وفق المعايير الدولية والقوانين الوطنية:

يجب الإشارة في البداية إلى أنه ليس هناك تغيير فيما يخص الإطار العام للحماية والنهوض بحقوق المهاجرين وطالبي اللجوء حيث لم تتم المصادقة على اية اتفاقية دولية جديدة ولم يطرا أي تغيير على القوانين الوطنية.

التزامات المغرب الدولية في مجال الهجرة واللجوء يمكن إدراج أبرزها في:

صدق المغرب على عدد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي يمكن أن تسري نصوصها على المهاجرين واللاجئين.

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
 - اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة
 - اتفاقية حقوق الطفل
 - اتفاقية مكافحة الاتجار بالبشر
 - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

كما صادق على بعض الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المهاجرين/ات واللاجئين/ات، ومنها:

- اتفاقية جنيف (1951) المتعلقة بوضع اللاجئين في 7 نونبر 1956 وصدق على البروتوكول الإضافي بتاريخ 20 أبريل 1971؛
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1990، صدق عليها المغرب بتاريخ 21 يونيو 1993؛
- التزامات المغرب بالقوانين المرتبطة بتشغيل المهاجرين (منظمة العمل الدولية).
 - القوانين المؤطرة للهجرة واللجوء،

رغم تأكيد دستور 2011 في ديباجته على تشبت المغرب بحقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها عالميا وتأكيده على التزام المغرببحظر ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس أواللون... في ديباجته؛

- يتمتع الأجانب بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنين والمواطنات المغاربة وفق القانون؛
- ويمكن للأجانب المقيمين بالمغرب، المشاركة في الانتخابات المحلية بمقتضى القانون أو تطبيقا للاتفاقيات الدولية أو ممارسة المعاملة بالمثل؛
- شروط منح حق اللجوء دون صدور القانون التنظيمي المتعلق به (المادة 30).

ورغم التصريحات المتتالية للمسؤولين بإصدار قانون جديد للهجرة وآخر للجوء منذ سنة 2013 إلا أنه لم يتم إصدار أي قانون في هذا الباب، وبالتالي فالقانون المؤطر للهجرة وذلك المتعلق بالاتجارفي البشر لم يطرأ عليهما أي تغييرفي حين لا زال المغرب يفتقد لقانون للجوء، وبالتالي فالقوانين المؤطرة للهجرة واللجوء تبقى جد محدودة وغير كافية وغير متلائمة مع المواثيق الدولية ويمكن إجمالها في:

- القانون 02-03 الذي صدق عليه البرلمان بتاريخ 26 يونيو 2003 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب والهجرة غير الشرعية؛
- القانون المتعلق بالاتجار بالبشر الذي تم اعتماده في المجلس الحكومي بتاريخ 30 ابريل 2015؛
 - استراتيجية وطنية للهجرة واللجوء منذ سنة 2014؛
- إرسالية وزير التعليم حول الحق في التعليم الأبناء المهاجرين/ات؛
- ملاءمة بعض القوانين المرتبطة بالتشغيل مع اتفاقية منظمة العمل الدولية.
 - الميكانزمات المؤسساتية لتصريف القوانين:
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهيكلته، مهمتها، رسميا، حماية حقوق الإنسان والنهوض بها؛
- وزارة الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛
 - وزارة الداخلية
 - المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان؛
- المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة بالمغرب المكلفة بدراسة ملفات طالبي اللجوء.

المهاجرات والمهاجرون وطالبو اللجوء داخل المغرب

تعتبر وضعية المهاجرين/ات بالمغرب سنة 2021 جد صعبة بالنظر إلى عوامل متعددة من بينها الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الصعبة حيث يعتمد بعضهم على بعض المهن الموسمية أو الهامشية ويعتمد البعض الآخر على التسول أو طلب المساعدات من الأسر أو بعض التحويلات من داخل المغرب أو خارجه وهكذا فحسب بحث وطنى حول الهجرة الدولية قامن به المندوبية السامية للتخطيط منذ سنة 2018 ونشر سنة 2021، فقد شكلت الأنشطة الممارسة المصدر الرئيسي لدخل المهاجرين/ات بالمغرب بنسبة تصل إلى 37.7%، 20.8% من ممارسة عمل دائم و 17% من عمل صدية أو موسمي.يتكون المصدر الثاني لدخل المهاجرين بالمغرب من المساعدات أو التحويلات الواردة من أشخاص أو مؤسسات داخل المغرب بحصة 13.4%. وفي المرتبة الثالثة، يشكل التسول مصدرا ل 14.9% من المهاجرين. كما أن هناك مصادر دخل أخرى، منها دعم الأسرة، الذي صرح به حوالي %13.7 من المهاجرين/ات، والمساعدات أو التحويلات التي تم تلقيها من الخارج بنسبة %7.7 وأخيرًا الادخار الخاص بنسبة %4.8. أما بالنسبة للتغطية الصحية فتتميز بضعفها حيث يتوفر مهاجر/ة واحد من كل عشرة على تأمين صحى، تبلغ 10.7 % لدى المهاجرين غير القانونيين مقابل 7.7% لدى اللاجئين.

إلى جانب وضعية الهشاشة التي عانى منها المهاجرات والمهاجرون وطالبو اللجوء فقد تعرضوا لانتهاكات وخروقات أخرى،

استمرار السلطات في مطاردة المهاجرين وهدم وتدمير مخيماتهم

أضحت مشاهد الكر والفر للمهاجرين جـزءا من المعيش

اليومي في هذا الحي الشعبي. وأضحت هذه العمليات الأمنية التي تقوم بها السلطات المحلية بشكل روتيني عنوانا كبيرا دالا على أزمة تدبير ملف الهجرة غير النظامية بالمغرب. وبينما نهجت السلطات تكتيك استنزاف المهاجرين، اعتمدت هذه الفئة على استراتيجيات المقاومة والمناورة من أجل الحفاظ على مكاسبهم الهشة: ملجأ للنوم في العراء في انتظار مواصلة الطريق نحو "الفردوس الأوربي".

04/01/2021

- منذ 04 يناير قامت السلطات المحلية بإخلاء مخيم للمهاجرين بأرض خلاء بحي الصخور السوداء في عز فترة البرد القارس حيث قامت السلطات المحلية بتدمير الخيام البلاستيكية وفض التجمع دون اقتراح بديل لهؤلاء الشباب في وضعية هشة وفي خضم تفشي وباء كورونا. وقد قامت السلطات بعمليات مشابهة في مدينة الرباط خاصة قرب محطة القامرة وفي محيط الأحياء الشعبية وسجل نفس الشيء في طنجة كما عرفت منطقة الناظور وعمليات دائمة للقوات المساعدة تستهدف تدمير مخيمات المهاجرين.
- تدخل السلطات المغربية في محطة أولاد زيان وببلفدير والسوق المركزي بالبيضاء في عز برد الشتاء من أجل هدم البيوت البلاستيكية التي يحتمون بها دون تمكينهم من إمكانية الولوج لمراكز لحمايتهم مما جعلهم عرضة للتشرد.

06/03/202

- عاش المهاجرون غير النظاميون بمدينة الدارالبيضاء فصل شتاء صعب للغاية حيث قاوم المهاجرون من افريقيا جنوب الصحراء مطاردات قوات الأمن ووباء كوفيد 19 وهي مقاومة لم تكن لتكون ممكنة إلا بفضل تضامن الساكنة المحلية وعدد قليل من جمعيات المجتمع المدني أكثر الفئات تهميشا وعزلة في زمن كورونا. قررت السلطات المحلية تنفيذ عملية إخلاء في حق العشرات من المهاجرين الذين شكلوا تجمعات سكانية بجوار المحلة الطرقية. العملية ليست جديدة، حيث نشهد تكرر نفس السيناريو كل 3 أشهر تقريبا منذ أربع سنوات. في هذا الفضاء

02/03/2021

- اعتقالات بالجملة ل 32 مواطنا من إفريقيا جنوب الصحراء في مدينة طنجة في السوق البراني في الأزقة والمنازل تم ترحيلهم الى خارج المدينة.

20/03/2021

- توقيف القاصر إبراهيم الغيني من طرف البوليس وترحيله الى بني ملال رغم ادلائه بوثيقة طلبه اللجوء لدى المفوضية السامية للاجئين بالمغرب

.وضعية الأشخاص المهاجرينبالمغرب خلال جائحة وفيد 19-

في بداية الجائحة وجهت الجمعيات المدافعة عن حقوق المهاجرين من بينها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان من أجل دمج هاته المفئة المهمشة في "الجواب الوطني" المقدم على الجائحة، مطلب حقوقي طاله النسيان وعدم التجاوب. فرغم توفر المغرب على استراتيجية وطنية للهجرة واللجوء، ظلت مجهودات المدولة في مجال حماية المهاجرين ضئيلة. رغم أن الاستراتيجية الحكومية تتضمن من بين أهدافها الأربعة "تدبير حركات الهجرات في احترام لحقوق الإنسان" والذي تلتزم فيه الحكومة "بتقديم المساعدة القانونية للمهاجرين وادماجهم في برامج التضامن والتنمية الاجتماعية"

فاقمت أزمة كوفيد 19 معاناة المهاجرين حيث عاشوا في وضع هشاشة كبرى طيلة فترة الحجر الصحي، إذ كانوا عرضة للاعتقالات من طرف السلطات المحلية بالموازاة مع مواجهة الوباء. عاش المهاجرون وضعا صعبا خاصة من كانوا منهم في وضعية غير نظامية فمنهم من كان يبيت في الحدائق العمومية أو الأراضي غير المبنية وفي أحسن الأحوال كانوا يتقاسمون شقة مع عدد كبير من المهاجرين في أحد الأحياء الهامشية في المدن ويعيشون من التسول أو بعض المهن المعيشية البسيطة تعمق وضعية الهشاشة التي يوجدون عليها.

تدویل قضیة نزار بنات: سیناریوات وأسئلة

فؤاد بكر

الأسرى المصابين بالأورام بحاله ازدياد ملحوظ وهناك توجه لارتكاب جريمه جماعيه منظمه بحق أسرى ومعتقلين

كشف الأستاذ حسن قنيطة رئيس إدارة هيئة شؤون الأسرى والمحررين في المحافظات الجنوبية عن ازدياد ملحوظ للحالات المرضية داخسل السجون وبشكل لم يسبق طوال فتره سنى الإعتقال والملفت أن تلك الزياده جلها إصابات بأمراض مزمنة وخطيره وظهرت بشكل متتالي لحالات من الاسرى المميزين والذين لهم باع طويل في النضال والصراع ،، وألمح قنيطه أن ذلك يعود من جهة لماطلة متعمدة من قبل إدارة السجون في إجراء الفحوص الطبية اللازم . ومن جهة أخرى لفقدان الخبره والكضاءة للطواقم الطبيه الموجوده حاليا والتي مهمتها حقيقة هي إستكمالا لمهمه السجان إن لم تكن الاساسيه وهى ممارسه مهمه السجان وليس الطبيب .. الأمر الذي يعطى إشارات ضؤيه عاجله أن القادم اسؤا وخطير

خاصه وأن أعداد المصابين بالسرطان والأورام بين صفوف الأسرى في السنوات الاخيره والتى فاق تعدادها عن 23حاله تدفعنا للتوقف والتفكير بجديه كيف يمكننا مواجهه ذلك والحد منها والتى بتنا تساورنا الشكوك أن مايتم هو عمليه تصفيه ممنهجه بطيئه تعتمد على أسلوب الأمعان في الإهمال الطبى و واستخدام الأسرى المنهكة أجسامهم جراء فترات الاعتقال الطويله والاضرابات المتتالية حقل تجارب للعديد من الادويه الطبيه ونحن حقيقةى بتنا كل يوم نتوقع الاعلان عن اصابه واكتشاف حاله مرضيه جديده خطيره بالظبط مثلما حصل مع الأسير ناصر ابو حميد ويسرى المصري والشهيد سامى العمور وغيرهما الذين لم يظهر عليهم المرض والتدهور الا بشكل مفاجئ وسريع.

والاعلان عنها يتلاقى مع توجهات حكومه اليمين المنحرفه التي باتت كل همها الهجوم المتواصل على كل مقدرات وقدرات الحركه الوطنيه الفلسطينيه عامه والاسيره خاصه واعتماد سياسه القتل ضمن نطاق القانون والمهنة الطبيه كأحد أساليب تلك الحكومه بالانتهام من الأسير وتنفيذ حكم الإعدام بشكل مغلف وقانونى وتجلى ذلك بتقديم أكثرمن 30عضو من كتل اليمين المتطرفة داخل الكنسيت بشرعنة وسن قانون عدم تقديم العلاج للاسرى داخل سجون اسرائيل . ونقولها صراحه أن ذلك ممكن أن يحدث في ظل صمت المؤسسات الحقوقية الدولية وتجاهل كل معاناة اسرانا وصرخات معتقلينا الإداريسين خليل عواده ورائد الريان هو بمثابه تشجيع لحكومه المستوطنين

وطالب قنيطه بضروره أن يصحو المجتمع الدولي بكل مؤسساته الإنسانية والحقوقية وفتح أبواب السجون الإسرائيلية أمام طواقم طبيه دوليه وفلسطينية للاطلاع على أوضاع الأسرى المرضى وإجراء الفحوصات اللازمه قبل أن ترتكب جرائم جماعيه ضد اسرانا والاكيف يمكن أن نفسر حاله الأسير ابو حميد الذي بلغ وزنه 50كيلو ويعيش على انبوبه اكسجين طوال الوقت تلازمه وكيف نفسر إصرار إدارة السجون رفض إطلاق سراح الطفل احمد مناصره والمسن فؤاد الشوبكي والأسير موفق العروق وغيرهم ورفضه اجسراء عمليه جراحيه للاسيره إسراء الجعابيص والادعاء كذبا أنها عمليه تجميليه •

المتطرفة.

هيئة شؤون الأسرى

شكلت قضية نزار بنات رأياً عاماً على المستويين الفلسطيني والدولي، الأمر الذي أدى إلى اضطرار السلطة الفلسطينية إلى فتح تحقيق حول ما جرى مع بنات. وبعد عام على ذكرى وفاته، قررت عائلته الانسحاب نهائياً من المحاكم الفلسطينية بهدف التوجّه للقضاء الدولي، وتدويل قضيته. لكن مخاطر التدويل أكبر من الفرص التي يمكن أن تحصل عليها العائلة، لا سيما أن القضية الفلسطينية اليوم تشهد تطورات سياسية متسارعة، من شأنها أن تستغل قضية نزار بنات لتنفيذ أجنداتها المشبوهة في المنطقة، والتي يرفضها كل الشعب الفلسطيني، كما حصل في سوريا والعراق ولبنان... تحت ذريعة حقوق الإنسان وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية. للتدويل أهمية كبرى على الصعيدين القانوني والسياسي، لما له من تأثيرات دولية من شأنها أن تشكّل ضغطاً على منتهكي حقوق الإنسان، لكنه سيف ذو حدين، إذ يمكن استخدامه في الجانب الإيجابي؛ على صعيد السياسة الخارجية في ما يتعلق بالدول التي عبثا تحاول 🎩 فناء لئار



تقف بوجه حقوق الشعوب لتدعيم موقف ما، كما هي حال قضية الأسرى، والاستيطان، والاحتلال، والفصل العنصري. أو في الجانب السلبي، في ما يتعلق بالسياسة الداخلية، بحيث يترتب على النظام الداخلي عواقب من شأنها أن تضر بالمصالح الوطنية الداخلية ومصالح المواطنين لحساب المصالح الأجنبية.

وعلى الرغم من أهميته، لم يستطع القضاء الدولي إلى اليوم شق طريقه لمعاقبة أو محاسبة المتورطين في انتهاك حقوق الإنسان إلا في المحاكم الجنائية الدولية الخاصة، كمحكمتي يوغسلافيا وروندا على سبيل المثال، وذلك لأنها كانت محاكم سياسية بامتياز، لكنها لم تحقق آمال المواطنين ولاقت اعتراضاً شعبياً كبيراً. وبالعودة إلى تدويل قضية نزار بنات، فلن تحصل العائلة على الهدف المطلوب الذي ترغب به لحاسبة السلطة الفلسطينية، لأن الأمر سيتوسع إلى إغراق السلطة بقضايا انتهاك حقوق الإنسان، وإشغال الرأي العام الدولي بذلك، ما يتيح تبرير دولة الاحتلال الإسرائيلي التزامها بضرورة التنسيق الأمني، ولفت الأنظار على السلطة باعتبارها تنتهك القوانين الدولية لحقوق الإنسان، وإبعاد الشبهات عن دولة الاحتلال في ممارساتها العنصرية ضد الفلسطينيين، لا سيما جريمة الأبارتهايد التي ليست مجرد انتهاك لحقوق الإنسان بل هي جريمة جنائية ضد الإنسانية.

ولأن القانون الدولي لا يسري إلا على الدول الضعيفة، ستقوم الدول الغربية باستغلال قضية نزار بنات للضغط على السلطة الفلسطينية، من خلال وقف الدعم المالي المقدم لها من الدول الأوروبية، بحجة أنها تنتهك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتغييب

جرائم الاحتلال الإسرائيلي وما يرتكبه بحق الشعب الفلسطيني، ما ينعكس سوءاً على الأوضاع الاقتصادية خصوصاً أن السلطة تعاني من وضع اقتصادي صعب، وتضغط عليها الدول الأوروبية لتغيير مناهجها العلمية لصالح إسرائيل، فهي تحتاج إلى حجة لعدم دعم السلطة لا سيما بعد الحرب الأوكرانية – الروسية والأزمة الاقتصادية التي تواجهها الدول الأوروبية.

إن السيناريو السابق، هو في حال أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قبراراً أدانت فيه السلطة واتهمتها بانتهاك حقوق الإنسان، عندها تجبر الدول الأوروبية على عدم التعاطي مع السلطة، بالتالي قطع العلاقات الديبلوماسية معها، وهو ما يضر بالقضية الفلسطينية في وضعها الراهن، خصوصاً أمام هذه المنعطفات الحادة، وغالباً ما تلجأ هذه المحاكم إلى إدانة أفراد قاموا بانتهاك حقوق الإنسان في دولهم، على أن يكون من تقدم بالشكوى أحد المواطنين الأوروبيين، بالتالي ستلجأ السلطة إلى محاسبة من قام بقتل نزار بنات شكلياً، وتتنصّل من التزاماتها تجاه هذه القضية، ومن وتعتبر نفسها أنها طبقت الحكم الصادر عن المحكمة، ومن المؤكد أن ذلك لن يرضي عائلة نزار بنات.

أمّا السيناريو الآخر، فهو عدم اكتراث المجتمع الدولي بقضية نزار بنات، تحت ذرائع قانونية مختلفة، باعتبار أن السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى رأسها المحاكم الفلسطينية، أدانت من ارتكب هذه الجريمة، بالتالي لا يمكنها التدخل في الشؤون الداخلية، عندها يكون المجتمع الدولي قد وجه للعائلة صفعة قوية بإمكانها أن تطيح بحقها في محاسبة من ارتكب جريمة اغتيال نزار بنات، خصوصاً أن المجرم لا يحاسب مرّتين. أو من المكن أن تحصل صفقة سياسية معيّنة يمكن أن يلتف حولها المجتمع الدولي كما حصل مع الصحافي السعودي جمال خاشقجي، عندما تبنّت الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية محاسبة السعودية على ذلك، وبعدها وضع هذا الملف جانباً، نظراً للمصالح السياسية والاقتصادية المشتركة بين البلدين،

لذلك، فإن التدويل ينافي المصلحة الوطنية باعتباره يؤدي إمّا إلى زعزعة الاستقرار والوضع الداخلي، من خلال تنمية الخلافات والصراعات وضرب العيش المشترك، وإمّا الالتضاف حول القضية واستغلالها لمصالح الدول التي تصب في مصلحة دولة الاحتلال، ومن هنا يستوجب علينا أن نطالب باستقلالية القضاء الفلسطيني وتفعيل المحاسبة داخل النظام الفلسطيني، لأن ما حصل مع بنات قد يحصل مع أي مواطن فلسطيني، ولا يمكن اللجوء إلى التدويل في كل مرة. إن عدم التداخل بين الأنظمة السياسية والمؤسسات الأمنية الرسمية، من مبدأ سيادة القانون والاحتكام إلى القانون الأساسي والتشريعات الوطنية التي تنظّم العلاقة بين المواطنين والدولة، يساعد على مواجهة المخاطر التي تحدق بالقضية الفلسطينية، كما على وقف الملاحقة على خلفية الرأي والتعبير وإسقاط التهم على خلفية المشاركة السلمية في التجمعات أو على خلفية حرية الرأي والتعبير.

إن عائلة نزار بنات لها كل الحق في معرفة حقيقة ما حصل، ومحاسبة من قام بهذه الجريمة، لكن عليها أن تدرس خياراتها بتمعن ودقة، وأن تنظر إلى كل الانتهاكات التي تتعلق بحرية الرأي والتعبير التي جرى تدويلها إن حققت نتائج ملموسة مرضية، أم بقيت قضية رأي عام والجاني متفلتاً من العقاب.

م. موساوي



حلف شمال الأطلسي "الناتو"

مفهوم استراتيجي جديد.... فماذا بعد؟

عالم يوج

كان شهر يونيو المنصرم حافلا بلقاءات وتجمعات دولية تنوعت بين منتديات اقتصادية/سياسية وقمم جيوسياسية/ عسكرية في أماكن عدة من العالم، وجميعها كانت بعلاقة مباشرة مع التحولات الكبرى النوعية الطارئة على العلاقات بين الدول فرادى أو مجموعات.

وفي التالى تذكير بالتسلسل الزمني لأهمها:

- قمة الأمريكيتين (الولايات المتحدة الأمريكية، لوس انجوليس، - 7 11 يونيو) التي قاطعها الرئيس المكسيكي نتيجة عدم استدعاء ثلاث بلدان وهي: كوبا، فنزويلا، نيكاراغوا ؛
- المنتدى الدولي الاقتصادي سانت بطرسبورغ (فدرالية روسيا، 16 يونيو) الذي قاطعته الدول الغربية هذه المرة، في حضرته دول آسيوية وأفريقية وجنوب أمريكية؛
- اجتماع عن بعد لدول مجموعة " بريكس" (الصين، يونيو 23) الذي شاركت الدول المؤسسة (برازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا . قرر الاجتماع توسع عضويته لتشمل دول أخرى لها وزن اقتصادي وتوجه سياسي تجاه الهيمنة الامريكية، بهدف تفعيل بنك للاستثمار، وتوسيع التعامل التجاري والمالي البيني بالعملات الوطنية في استقلال تدريجي عن الدولار الأمريكي؛
- اجتماع مجموعة السبعة (ألمانيا، شلوص إلمو، -26 28 يونيو) بحضور كل من الولايات المتحدة، ألمانيا، فرنسا، اليابان، بريطانيا، كندا إيطاليا؛ استدعيت له في اليوم الثاني دول أخرى من أفريقيا و أمريكا الجنوبية التي تعاني هشاشة جراء العقوبات التي طالت روسيا ؛
- قمة الدول أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لعام 2022 (اسبانيا، مدريد، 30-29 يونيو). التي شارك فيها رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الناتو والشركاء الرئيسيين، كما دعيت لحضورها استثنائيا كوريا الجنوبية واليابان. تميزت القمة بتحليل التحديات الأمنية الأكثر الحاضر والمستقبل واعتماد المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو.

نظرا الأهمية ما أقرته هذه القمة في بيانها الختامي وما شملته الوثيقة أعلاه من مستجدات خطرة على السلام والأمن العالمين، كان من الضروري استعراض مضمون الوثيقة حتى يتضح ما ينتظر كل الاحرار من مهام في جميع بقاع العالم

المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو (عام 2022)

اجتمع قادة الناتو في مدريد بإسبانيا لمناقشة القضايا الرئيسية التي تواجه الحلف. حددت قمة مدريد التوجهات الاستراتيجية لحلف الناتو للمستقبل، والتي ستمكن الحلف من مواصلة التكيف مع عالم متغير لضمان استمرار الناتو في أداء مهمته الأساسية وتحمل مسؤوليته الأساسية في الدفاع الجماعي للدول الأعضاء وحماية أمن شعوب دوله الأعضاء، والبالغ عددهم مليار نسمة

القرارات الرئيسية

في قمة مدريد ، اتخذ قادة الناتو قرارات مهمة وبعيدة المدى تحدد المسار الاستراتيجي للحلف في المستقبل ، على المدى القصير والطويل. في قمة مدريد ، تبنى الناتو مفهومه الاستراتيجي هو وثيقة أساسية ، تؤكد من جديد على قيم ووظيفة ومهام حلف الناتو. يقدم تقييمًا جماعيًا للتحديات الأمنية الحالية التي تواجه الحلف ويحدد المهام السياسية والعسكرية التي سينفذها الناتو لمواجهتها

المفهوم الاستراتيجي لعام 2022

وثيقة توجيهية: تدمج الواقع الأمني الجديد الذي ظهر منذ الموافقة على المفهوم الاستراتيجي السابق، عام 2010 ،

- حددت روسيا باعتبارها التهديد الأكثر أهمية والمباشر لأمن الحلفاء، وتذكر الصين لأول مرة ، وتتصدى لتحديات مختلفة مثل الإرهاب والتهديدات الإلكترونية والهجينة.

تعزيز الردع والدفاع

- أهم تحديث للدفاع الجماعي والردع منذ الحرب الباردة
- تحسين الخطط الدفاعية بقوات إضافية والمزيد من المعدات ومخزونات الأسلحة الموجودة مسبقًا في الجزء الشرقي من أراضي الحلف ، لتعزيز مجموعات القتال الثماني المتعددة الجنسيات التابعة لحلف الناتو.

استثار أكثر في الدفاع

- إعادة تأكيد الالتزام الذي قطعه الحلفاء بتخصيص 2٪ على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي لبلدهم للدفاع بحلول

أي وضوح عدواني أوضح مما جاء في التصاريح الإعلامية لكل من الأمين العام للناتو" الحلف سيحدث تحولا في قوة ردعه" البالغة 40 ألف جندي ويزيد عدد قواته ذات الجاهزية العالية "إلى ما فوق" 300 ألف جندي"؛ و الرئيس الأميركي بأن بلاده و الرئيس الأميركي بأن بلاده أوروبا"

عام 2024

- المزيد من التمويل المشترك لحلف الناتو
- دعم أوكرانيا والشركاء الآخرين المعرضين للخطر
- مجموعة محسّنة من تدابير الدعم لأوكرانيا ، بما في ذلك توصيل وسائل الاتصال الآمنة وأنظمة مكافحة الطائرات بدون طيار والوقود،
- تقديم مساعدة طويلة الأمد لأوكرانيا لتسهيل الانتقال من المعدات العسكرية التي تعود إلى الحقبة السوفيتية إلى معدات الناتو الحديثة
- اعتماد مزيد من تدابير الدعم للشركاء الآخرين المعرضين للخطر، بما في ذلك البوسنة والهرسك وجورجيا وجمهورية مولدوفا

تكيف التحالف مع التحديات الناشئة

- الاتفاق على الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي ينتجها الناتو كمنظمة: خفض بنسبة 45% على الأقل بحلول عام 2030 وصافح انبعاثات صفرية بحلول عام 2030؛
- إطلاق صندوق الناتو للابتكار، والذي سيستثمر ملياريورو على مدار الخمسة عشر عامًا القادمة في الشركات الناشئة التي تعمل على تطوير تقنيات ناشئة مزدوجة الاستخدام في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي؛
- الالتزام بمواصلة تحسين المرونة الوطنية والجماعية ،

- حتى تكون جمعيات التحالف مستعدة لمواجهة أي تهديد وتحدى؛
- تمت دعوة أستراليا واليابان ونيوزيلندا وجمهورية كوريا لأول مرة إلى قمة الناتو لتعزيز التعاون ومناقشة التحديات

فنلندا والسويد تنضمان

- دعوة رسمية موجهة إلى فنلندا والسويد للانضمام إلى عضوية الناته
- إعادة التأكيد على التزام الناتو بسياسة الباب المفتوح للدول المرشحة
 - تحديات من الجنوب
- تجديد الالتزام بمكافحة الإرهاب ونهج الحلف الشامل للردع والدفاع
- تحليل أزمة الغذاء الناجمة عن الغزو الروسي الأوكرانيا، والنفوذ المتزايد لروسيا والصين في الجوار الجنوبي للتحالف
- إجراءات دعم جديدة لوريتانيا وتونس ، الدول الشريكة

إعادة التأكيد على القيم المشتركة للناتو

- إعادة التأكيد على التزام الحلفاء الراسخ بالدفاع الجماعي وأهمية الرابطة عبر الأطلسي التي توحد دول الناتو
- التزام قوي بنفس القدر بالنظام الدولي القائم على القواعد والقيم المشتركة للحلفاء الحرية الفردية وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون
- الاتفاق على مواصلة العمل على المساواة بين الجنسين ودمج الأمن البشري وأجندة المرأة والسلام والأمن في مهام الناتو المرابسة

.... وماذا بعد ؟

ما قيمة التأكيد على "الالتزام القوي بنفس القدر بالنظام الدولي القائم على القواعد والحرية الفردية وحقوق الإنسان والديمقراطية "إذا كان المخطط الزيادة في التسلح برا و بحرا وجوا بأحجام لم تبلغها مند الحرب االباردة، والتمدد شرقا - حتى أقصاه- و جنوبا حتى جنوب صحاريه.

أي وضوح عدواني أوضح مما جاء في التصاريح الإعلامية لكل من الأمين العام للناتو" الحلف سيحدث تحولاً في قوة ردعه" البالغة 40 ألف جندي ويزيد عدد قواته ذات الجاهزية العالية "إلى ما فوق" 300 ألف جندي"؛ والرئيس الأميركي بأن بلاده "ستعزز وجودها العسكري في أوروبا" كي يتمكن الحلف من "الردّ على التهديدات الآتية من كل الاتجاهات وفي كل المجالات: براً وجواً وبحراً"، وأنه سيتم تعزيز الوجود العسكري والإمكانات العسكرية الأميركية في إسبانيا وبولندا ورومانيا ودول البلطيق وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا"، حيث من المتوقع رفع عدد الجنود المتمركزين في أوربا من 60 ألف الى 100 ألف.

ومع ذلك، وكما حدث دائما، فها هي أربعون دولة والمؤسسات الدولية الرأسمالية وجحافل من المنظمات "غيرالحكوية" تجتمع في سويسرا، تحت الزعامة الأمريكية، لتقاسم غنيمة إعادة بناء أوكرانيا والحرب التي أوقدوها لم تنته بعد. ولن يترددوا لهذا الغرض في تعبئة المدخرات الروسية المودعة في البنوك الغربية وكذا أصول الأوليغارشيين الروس المحجوزة.

خلاصة: يتضح أن الإمبراطورية الامريكية أعدت العدة للدفاع عن المنظومة الرأسمالية الخرفة بطرق الاكراه العسكري بعد أن خسرت الرهان على استمرار قبول الشعوب بنموذجها الهمجي.

إنها الحروب الاتية لإعادة تقاسم العالم بين التكتلات العظمى. فهل ستكون الشعوب المضطهدة جريئة بما يكفي لتجاوز عدم الانحياز وشق طريق التحرر ؟



لماذا تدمن جماعات الإسلام السياسي على تزوير التاريخ؟

محمد السفريوي

تتميز حركات الاسلام السياسي بغزارة انتاجها للأساطير التاريخية المؤسسة ، لأنها تحتاجها أكثر من غيرها لبناء شرعية أخلاقية ما أو شرعية مطلبية. فهي تبحث دوما عن قدسية مفقودة تريد أن تسقطها على رموزها وقادتها وطبعا على خطابها ذاته ولذلك تحاول دائما اختلاق أساطيرو قصص وهمية عن بطولات سواء مباشرة أو غير مباشرة، متجنبة بقصد الوعي التاريخي النقدي ومستبدلة إياه بتاريخ أسطوري ملفق.و الشواهد الكثيرة التي تصادفنا في التراث الاسلامي ، كإباحة وضع الأحاديث، للترغيب في الدين، مؤولين حديث "إن كذبا علي ليس ككذب على أحد، من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار" بقولهم: إنا نكذب له ولا نكذب عليه، تجعلنا نقر أن تزوير بالنسبة لهم مباح شرعا، لتحقيق المصلحة و لو على حساب بالنسبة لهم مباح شرعا، لتحقيق المصلحة و لو على حساب الحقائق التاريخية.

لدا اعتبار معظم حركات الإسلام السياسي وعناصرها معجونة بالكذب والتدليس والتزوير ليس مجانبا للصواب أو تجني مجاني عليها،بل هو حقيقة لدينا العديد من الشواهد لإثباتها، فهم يستبيحون ذلك كله بناء على أنه من "ضرورات الدعوة" و"واجبات الدين".

يعتبر المقاوم محمد بن عبد الكريم الخطابي من الأمثلة الصارخة في هذا الشأن، فقد نجح تيار الاسلام السياسي إلى حد كبير في تقديمه كمجاهد قاد حربا دينية مقدسة بمرجعية اسلامية سلفية لمواقضه من الزوايا والطرق ومشايخها . بل إن الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين تورد في صفحتها عنه قولها بالنص:

" كما كانت له صلة وثيقة وعميقة مع الإمام الشهيدحسن البنا، المرشد العام للإخوان المسلمين، حيث كان كثير اللقاء به في اجتماعات خاصة وعامة، في مكتب المغربالعربي، والمركز العام للإخوان المسلمينبالقاهرة. وكان الخطابي يُكثر التردد على المركز العام للإخوان المسلمين، ويحرص على صلاة المغرب خلف الإمام الشهيدحسن البنا "

والموسوعة هذه هي إحدى المؤسسات الرسمية التابعة لجماعة الإخوان المسلمينوالتي أنشأتها حسب تصريحها لتكون واجهة لتصحيح الأفكار المغلوطة والاتهامات التي تلصق بالجماعة بدون وجه حق، ولتوفير المعلومات الصحيحة لكل باحث يكتب عن الجماعة وتاريخها.

ولإظهارتافيقهم للمعلومات التي اوردوها سنلجأ إلى تعليق لمجلة "المنار القاهرة" بخصوص تصريح أدلى به عبد الكريم الخطابي بعد استسلامه لصحفي غربي و نشرته المجلة في عدد كنوفمبر 1926، ويجب الاشارة أن مجلة المنار هي مجلة سلفية أسسها الشيخ محمد رشيد رضا و أشرف عليها حسن البنا بنفسه في وقت لاحق، لذا يمكن اعتبار تعليق المجلة وتقييمها لتجربة عبد الكريم الخطابي هو الموقف الحقيقي لجماعة الاخوان المسلمين منه ، لمعرفتهم الدقيقة بخلفيات ونظرة الأمير التي لا توافق مرجعتيهم، ولكنهم لم يرووا بأسافي أن يزوروا حقائق تاريخية و يلبسون الشخصية زورا مسوحا دينية على هواهم.

المقالة تحت عنوان "جهل زعماء المسلمين "، العدد الثامن بتاريخ 5 نوفمبر 1926 ، وعنوان فرعي " ومفاسد أهل الطرق و الشرفاء و كونهما سببا لفشل زعيم الريف المغربي "، الملاحظة الاولى : العنوان يشي بالموقف من زعيم الريف ويعتبره جاهلا؟؟

نص حديث محمد عبد الكريم كما نشرته المجلة:

كان التعصب الديني أعظم أسباب فشلي إن لم أقل أنه السبب الوحيد، لأن مشايخ الطرق أعظم نفودا في الريف منهم في المغرب الأقصى و سائر بلدان الإسلام، و كنت عاجزا عن العمل من دونهم و مضطرا إلى التماس مساعدتهم كل حين، و قد حاولت في أول الأمر أن استميل الجماهير إلى رأيي بالحجج و البراهين ولكني صادفت مقاومة عظيمة من الأسر الكبيرة ذات النفوذ....ويضيف : ولا أنكر أني اضطررت في بعض الأحوال إلى استخدام الشعور الديني لتأييد سياستي ، مثال ذلك أن الإسبان بعدما احتلوا أجدير أكرهوا على

الطرق هؤلاء الذين هم عقبة في سبيل كل حرية واستقلال، وكانت خطة تركيا قد أعجبتني كثيرا لعلمي بأن البلدان الإسلامية لا يمكن أن تستقل ما لم تتحرر من التعصب الديني وتقتدي بالشعوب الأوروبية، ولكن الريفيين لم يفهموني لسوء حظي و حظهم

و يضيف ...و كان مشايخ الطرق ألمد أعدائي و أعداء بلادي كما تقدم فلم يحجموا عن شيء في سبيل إحباط مسعاي حتى أذاعوا في طول البلاد و عرضها أني أريد الاقتداء بتركيا و أن ذلك يقتضي حتما تغيير عادات البلاد



الجلاء عن قسم منها كان فيه مسجد لم يحترموه بل جعلوه الصطبلا ، فلما بلغني ذلك أمرت ثلاثة من القواد المشهورين بالورع و التقوى أن يحققوا الأمر بأنفسهم. و قد ضاعف عملي هذا حماسة المحاربين وزاد تعلقهم بي و بقضيتي.

و لشرح تصوره و نظريته للإصلاح و تجاوز التصور الديني المتعصب من قبل المشايخ يصرح بدون مواربة بقوله:

وقد بدلت قصارى جهدي لتحرير بلادي من نير مشايخ

وتقاليدها واطلاق حرية المرأة فتخرج سافرة....هنا ينتهي تصريح الزعيم عبد الكريم. أما في تعليقهاعلى حديث عبد الكريم، المجلة تعتبر أنه لم يعرف كيف يسوس قومه، وأنه فتن بظواهر الحضارة الأوروبية حتى أنه أراد أن يقلدها فأضعف قوة قومه الروحية بإحلال الرابطة أو الحمية الوطنية ليحتذيبالأتراك الكماليين اللادينيين وتضيف المجلة في موضع أخر ، أن الزعيم الريفي كان عليه تأجيل محاربة التعصب الديني و سطوة الطرق و الزوايا إلى ما بعد نيل الاستقلال. كما تتهمه المجلة بقلة اطلاعه على كتب الشرع و هو القاضي دون التكوين الديني بالأساس ...

الخلاصة التي يمكن الاقرار بها ، هي أن جماعة الإخوان المسلمين على الرغم من أن لديها من المعطيات والحقائق التي أوردتها بنفسها في جرائدها و التي لا لبس فيها من كون عبد الكريم الخطابي لم يكن سلفيا و لم يخض حربا دينية ، فإنها لا تجد من حرج في أن تكذب على شخصية تاريخية وتلبسها لبوسا يخدم مصالحها الدعائية وتخترع معلومة وهمية في كون عبد الكريم كان يصلي بانتظام وراء إمامهم حسن البناه

وأخيرا ألا يحق لنا أن نشك في جميع ما يدعون أنهم قاموا به كاشتراكهم و بطولاتهم في حرب 48 و ادعائهم أن جمال عبد الناصر كان إخوانيا وأن السيد قطب كان بريئا من التهم التي وجهت له....إلخ

لدا اعتبار معظم حركات الإسلام السياسي وعناصرها معجونة بالكذب والتدليس والتزوير ليس مجانبا للصواب أو تجني مجاني عليها،بل هو حقيقة لدينا العديد من الشواهد لإثباتها، فهم يستبيحون ذلك كله بناء على أنه من "ضرورات الدعوة" و"واجبات الدين"



الشباب والتغيير الديمقراطي الجذري

عزيزة الرامي

إن الشباب المنتمي للطبقات الكادحة والمفقرة يرتبط بشكل وثيق بالتغييرالديمقراطي الجذري المنشود بالمغرب إذ أنه يلعب دورا فعالا في مهام التغيير بحثا عن الخلاص من الاستغلال و القهر والفقر و التهميش الممارس على الطبقات الكادحة بالمغرب ولإبراز العلاقة الوثيقة للشباب بالتغيير الديمقراطي الجـدري سنتناول في هذا المقال ثلاث محاور

المحور الأول : الوضع السياسي الراهن

يشهد المغرب اليوم وضع اجتماعي و اقتصادي جد مأزوم لأن اختيارات النظام المخزني للسياسات الطبقية المملاة من طرف الدوائر الامبريالية قد أدخلت المغرب لنفق مغلق وهذا ما عبرت عنه الجهات الرسمية نفسها بما يسمى بفضل النموذج التنموي وهذا ما ينعكس على الشعب المغربي والطبقات الكادحة والمفقرة والشباب بوجه خاص.

إذ يتميز الوضع الاقتصادي بالمغرب باستفحال أزمة خانقة وتعميق التبعية للامبريالية ولعل أبرز مؤشراتها هي تضاعف حجم المديونية (65 في المئة من الناتج الداخلي الخام و 78 في المئة الدين الداخلي المستحق على الخزينة) , و قد برز بشكل واضح و مفضوح حجم التبعية للدوائر الامبريالية من خلال أولا تأثير الحرب الأوكرانية الروسية التي ظهرت على وجه الخصوص بمجال الحبوب إذ أن المغرب يستورد نصف حاجياته منها من أوكرانيا و روسيا و ثانيا تأثير جائحة كورونا التي عرت أيضا حجم التبعية للمغرب في مجال صناعة الأدوية , مما يجعلنا نطرح سؤال عن حقيقة أزمة السيادة الوطنية المزعومة و أزمة السيادة الغذائية و هذا ما يفسر كذلك الارتفاع المستمر للمواد الغذائية رغم أن المغرب بلد فلاحى و ارتفاع المحروقات الذي يتصاعد بشكل مستمر بعد تحريره بالسوق العالمية ناهيك عن أن أسعارها تدخل بها الأرباح والضرائب التي رفضت الدولة واللوبيات الاحتكارية

على المستوى الاجتماعي , كما أشرنا سابقا أن السياسات النيوليبرالية المملاة من طرف الدوائر الامبريالية أدت لبروز انعكاسات جد خطيرة وجعلت المغرب يعيش أوضاعا كارثية وخطيرة أكبر ضحاياها الشباب المفقر و الكادح تتجلى أساسا بخوصصة التعليم والصحة وهشاشة الشغل والبطالة المستفحلة بصفوف الشباب بوجه خاص والفقر والقضاء التدريجي على ما يسمى بالتوظيف العمومي ونحن نرى الدوائر الامبريالية تتحكم وتتدخل بالعديد من القطاعات وتفرض عليها ما يسمى بالتوظيف بالعقدة و الذي هو توظيف هش لا يضمن الاستقرار النفسي و الاقتصادي و الاجتماعي للشغيلة وبالتالي تدمير الوظيفة العمومية وخوصصة القطاعات و الخدمات الاجتماعية و يلغي عنها صفة مرفق حيوي عمومي لتقديم خدمات المواطنين/ات و يمنحهم صفة المواطنة ليتحول المواطن لمستهلك يدفع ثمن مقابل الحصول على المنفعة التي هي بالأصل منفعة اجتماعية وعمومية.

إن كل السياسات الطبقية تنتج عنها ردة فعل وهو ما نشهده بالمغرب إذأن الوضع امتاز بوجود حركات شبيبيبة احتجاجية متنوعة (حركة المعطلين - الطلبة - نضالات النقابتين المناضليتين fne و cdt والتنسيقيات على رأسها الأساتذة/ ات المفروض عليهم/ن التعاقد ونضالات الطبقة العاملة الصناعية والفلاحية بمختلف المجالات والمناطق والحركات الشعبية مثل الريف وجرادة وزاكورة فنيدق.... والتي كانت كرة فعل ضد السياسات الطبقية اللاشعبية ولعل أبرز سماتها الإيجابية كونها شبيبية بامتياز من حيث الانخراط الفعال وصدارة بالاحتجاجات وكون أغلب المعتقلين شباب مثل معتقلي الريف ومعتقلي الرأي و إبداعها لأشكال تنظيمية جديدة أما سماتها السلبية كونها رافضة لتسييس المباشر ولا تركز على الخلفيات الحقيقية للسياسات الطبقية مما يسقطها مباشرة في نزعة اللاتنظيم و كونها كذلك معادية للتنظيمات بما فيها المناضلة.

أما على المستوى السياسي المغرب يعيش اليوم أزمة أزمة

سياسية غير مسبوقة و التي تتلخص أساس في تأكل الحقل السياسي الرسمي (أوكما تعبر عنه اليوم المؤسسات الرسمية بأزمة الوساطة) بمعنى أن النظام المخزني كان تاريخيا يملك مجموعة من الهيئات و المنظمات و التي تضعها كحاجز أو غطاء بينه (النظام المخزني) و بين الجماهير كواجهة

ولكن اليوم الجماهير أصبحت واعية بمن هو عدوها الطبقي الحقيقي وتتوجه له بشكل مباشر و هذا ما أدى إلى تأكل الحقل السياسي الرسمير تغول الدولة البوليسية وما يرافق ذلك من ضرب حريات



ناهيك عن كون المغرب يعرف هجمة شرسة وتغول الدولة البوليسية والقمعية وقمع للحريات وهو ما يتم تأكيده من خلال استغلال قانون الطوارئ لتكبيل الحريات والقمع ومعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والصحفيين والعديد من المتابعات الانتقامية في حق المدونين والنشطاء والمحتجين من ضمنهم الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وحرمان العديد من التنظيمات السياسية الديمقراطية من وصولات الإيداع مثل شبيبة النهج الديمقراطي وحرمان حزب النهج الديمقراطي من حقه بعقد مؤتمره الخامس.

في الجهة المقابلة للحقل السياسي الرسمي هناك الحقل السياسي المضاد والمقصود به " التنظيمات المناضلة والمضادة للنظام المخزني وهذه التنظيمات تملك برامج وتصور معارض للتحكم المخزني في الحياة السياسية بتفاوت طبعا بين القوى الإصلاحية والقوى الثورية.

المحورالثاني : مفهوم التغيير الديمقراطي الجذري

لعل مفهوم الديمقراطية اليوم أصبح مفهوما متداولا عند الجميع بشكل كبير بما فيه النظام المخزني نفسه الذي نراه يرفع شعار الديمقراطية بتبجح في المقابل نشهد ممارساته اللاديمقراطية واللاشعبية التي تكرس للحكم الفردي المطلق والاستبداد ويظهر جليا من خلال القوانين المعمول بها بالمغرب (الدستور الممنوح 2011 - قانون الأحزاب - قوانين الانتخابات - ظهير الحريات...) كل هذه القوانين تسمح للنظام المخزني بالتحكم في الحقل السياسي بالبلاد ورغم ذلك فإنه يرفع شعار الديمقراطية.

إن العديد من القوى الأصولية أيضا والتي كانت سابقا تعتبر الديمقراطية مجرد بدعة غربية نرها اليوم تدعي الديمقراطية.

وما كان يسمى بالكتلة الوطنية و التي كانت تطالب سابقا بالنضال من أجل تحقيق الديمقراطية بالبلاد فإنها اليوم تدعي على أن المغرب قد حقق " الانتقال الديموقراطي ".

و بالتالي و لكل هاته الاعتبارات والادعاءات الزائفة لابد لنا من توضيح التصور السديد لمفهوم التغيير الديمقراطي الجذري و الديمقراطية ، إذ أن أهم أولويات النضال من أجل التغيير الجدري المنشود وإقامة نظام ديموقراطي حقيقي يقوم أساسا على إقرار أولا دستور ديموقراطي بكافة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وهو في العمق نضال لعزل الكتلة السائدة وضد الطبقية وبالتالي فإنه هناك علاقة جدلية بين التقدم في مهام التغيير الجدري ووضع أسس الديمقراطية والتي تتنافى مع الديمقراطية المخزنية الزائفة وأن قيادة الطبقات الكادحة في مقدمتها الطبقة العاملة والتي هي طبقة ثورية حتى النهاية والتي يجب أن تقود التغيير الجذري ذي الأفق الاشتراكي، هاته

المهام هي ملقاة على عاتقها وهذا ما يفسر ملحاحية بناء الحزب الثوري المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين/ ات كمهمة أنية لا تقبل التأجيل من أجل البناء الديمقراطي ذي الأفق الاشتراكي حيث سيتم القضاء على الاستغلال والاضطهاد بمجتمع تسوده الديمقراطية بأبعادها الشمولية سواء سياسية واقتصادية واجتماعية ومجالية.

إذن لهذا الاعتبار يجب أن نخوض الصراع الفكري ضد مختلف الطروحات لنبين المغزى الحقيقى للديمقراطية وتعارضها مع الديمقراطي المخزنية من جهة ومع الديمقراطية التمثيلية البرجوازية.

المحور الثالث : مهام شبيبة المغربية

من خلال التحليل السياسي للوضع بالمحور الأول يتبين أنه هناك فعل ونضال شبيبي رافض ومعارض للسياسات الطبقية التي تنهجها النظام المخزني غير أنه عد تمييز هذه الحركات الشبيبية بين الحقل السياسي الرسمي و الحقل السياسي المضاد جعل منها رافضة للجميع بدون استثناء مما يدفعها نحو النزوح لنزعة اللاتنظيم والتي تعيق التقدم في النضال وتعيق إنجاز مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي ذي الأفق الاشتراكي, الشيء الذي يستفيد منه النظام المخزني لأن إبعاد التنظيمات المناضلة والمعارضة له عن الحركات الاحتجاجية يجعلها رغم نضاليتها القوية وتضحياتها الجسام غير مستوعبة للخلفية الحقيقية للسياسات الطبقية ويجعلها غير مؤطرة سياسيا ونظريا وتنظيميا وبالتالي فإنها اليوم غير موحدة ضد عدوها الطبقي و من جهة تانية نزعة اللاتنظيم تؤدي أيضا لتصور الوهم أنه للتخلص من هاته السياسات الطبقية المفروضة فلابد من النضال الاجتماعي المحض وليس السياسي وبالتالي فإن مهامنا اليوم تتجلى أساسا في:

- محاربة نزعة اللاتنظيم: إذ أنه لابد من خوض الصراع الفكري والسياسي ضد النزعات التي تبخص العمل المنظم والتنظيم وترفض مساهمة التنظيمات المناضلة والمعارضة للنظام المخزني في النضال بل وتعاديها في بعض الأحيان وهدفنا هو إقناع الحركات الشبيبية بأهمية وجود المنظمات الثورية من أجل إنجاز التغيير الديمقراطي الجدري المنشود واقناعها أيضا بأن الصراع أساسا هو صراع طبقي بين كتلة طبقية سائدة منظمة ومؤطرة بخلفية إيديولوجية واضحة مما يستدعي نضال شعبي منظم حامل الشروع سياسي بديل.
- خلق جبهة شبيبية ديمقراطية ضد القمع و البطالة والخوصصة والتهميش مما يستدعي بلورة برنامج شامل يلتف حوله الحركات الشبابية والتنظيمات المناضلة المعارضة للنظام المخزني والتي أصبحت اليوم ملحة بشكل موضوعي بعل الوضع السياسي الراهن.
- المساهمة الفعالة والقوية في بناء الحزب الثوري المستقل للطبقة العاملة و عموم الكادحين/ات لأن المهام الديمقراطية أصبحت ملقاة على عاتق الحامل للمشروع الاشتراكي مما يفرض العمل على تأطير وتنظيم الطبقة العاملة داخل حزبها الثوري كمعبر سياسي عن مصالحها وإقناعها أن الحزب الثوري للطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات هو الضامن الأساسى للتغيير الثوري المنشود والذي يضمن أيضا عدم التفاف قوى الثورة المضادة في حالة غياب المعبر السياسي عن مصالح الطبقة العاملة مما يفرض أساسا الانفتاح على الشباب العمالي والعمل على تأطيره واستقطابه للحزب الثوري للطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات و إقناع أيضا الحركات الاحتجاجية الشبابية أنه ليس هناك بديل عنه للتغيير المنشود.
- المساهمة في بناء التنظيمات الذاتية الشبيبية للجماهير سواء في حركة المعطلين (الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب) أو حركة الطلابية (الاتحاد الوطني لطبة المغرب كنقابة لكل الطلاب/ات) وحركة الشغيلة التعليمية والتنسيقيات وشبيبة العاملة من خلال التنظيم والتنظم النقابي المكافح .

Missillo equall

مدن الثقافة والهجرة

المحلية والثقافات الوافدة في مزيج

مبهج يمثل خلاصة التجارب الإنسانية

عبر الزمان والمكان.

الهجرة ظاهرة إنسانية وفعل حيوي لدرجة أنني أستطيع القول بأن الأموات فقط هم الذين لا يستطيعون تغيير محال إقامتهم. ساهمت الهجرة الدولية في رسم خريطة توزيع السكان على ظهر البسيطة ومن خلالها إنتقلت الثقافات والأديان والأفكار والفلسفات. من خلالها أيضا إزدهرت إقتصاديات العديد من الدول من خلال إنتقال العمالة من مناطق

في المدن تذوب الأعراق والثقافات والعادات والتقاليد، تختلط ببعضها البعض، تنمو، تزدهر، تولد من جديد لتشكل مساحة رحية تحتمل كل الأفكار والعادات والقيم والتجارب الإنسانية. المدن هي التي تقود التغيير الثقافي دائما، في كل عصروفي كل مصر.

الضائض الديموغرافي الى مناطق العجز الديموغرافي ما أدى الى سد العجزية عنصر العمل الذي بدونه لا تكتمل عملية إنتاج السلع والخدمات ودوران عجلة الإقتصاد.

إذن الهجرة هي الحاضنة التي أدت إلى تلاقح الثقافات التي تمخضت عن ذلك المزيج المبهج من الثقافات المتعددة التي يحياها البشر اليوم. وبما أن المدن هي الوجهة الرئيسية للمهاجرين من مكان إلى آخـر، وحيث أن المهاجرين للمدن يمثلون عادة الغالبية العظمى من المهاجرين، فإن المدن الكبرى تعد هي البوتقة التي تنصهر فيها الثقافات

مع زيادة الحراك البشري، سواء كان ذلك الحراك طوعيا أو قسريا، زاد الحراك المجتمعي وزادت اللحمة بين بنى البشر وتداخلت الثقافات. على سبيل المثال، لم تعد الأسكندرية كما كانت قبل االهجرات الأوروبية التي قصدتها خلال وبعد الحربين العالميتين الأولى والثانية. فمع وفود الأوروبيين للأسكندرية فرارا من الحسروب، أسسوا لثقافة جديدة تلاحمت وتشابكت مع الثقافة الحلية لمدينة الأسكندرية وأنتجت ما يعرف بالثقافة الكوزموبوليتانية أو ثقافة المدن الكبيرة التي تشمل مكونات

ثقافية عدة، تجربة نفخر بها حتى الآن ونعتبرها نموذجا راقيا للتعايش بين العرقيات والثقافات المختلفة الذين قرروا الإنصهار في بوتقة واحدة. تجربة أنتجت شاعر الأسكندرية العظيم قسطنطين كفافيس اليوناني الأصل والمخرج العبقري توجو مزراحي، إيطالي الأصل الذي أخرج ثلاثة أفلام للسيدة أم كلثوم ضمن أكثر من ثلاثين فيلما قام بإخراجها. تجربة شهدت قيام أخوين شاميين هما سليم وبشارة تقلا بإصدار جريدة الأهرام، أهم جريدة عربية، من الإسكندرية.

نفس الأمر تكرر في القاهرة بعد الأحداث المؤسضة التي شهدتها الجمهورية العربية السورية بدء من مارس 2011 والتي أدت الى الشتات السوري الكبير. إستقرت أعداد كبيرة من الإخوة السوريين في مدينة السادس من أكتوبر وأسسوا لصناعات وخدمات جديدة كان من أهمها إدخال صناعة المأكولات السورية بكثافة لتلك المنطقة ما أدى إلى إحداث نوع من التنوع الثقافي الذي أدى الى إعتبار تلك المنطقة مزارا رئيسيا للعديد من الأسر والأفراد في ظل الإندماج التام للإخوة السوريين مع أبناء المدينة.

في النهاية لا يسعني سوى التأكيد على أهمية المدن في دعم وتوطيد سبل الإندماج الاجتماعي والثقافي بين كافة مكونات المجتمع من مقيمين ومهاجرين.

أين زهري كاتب وأكاديمي مصري، خبير السكان ودراسات الهجرة

الثقافة السياسية والضرورة نورالدين موعابيد

ليس وكدي في هذه العجالة أن أعيد مساءلة إحدى الثنائيات التي عُمّرت ردحا من الزمن، وستعمر مستقبلا :ثنائية الضرورة والصدفة(المصادفة)،فمنذ أن عرّف أرسطو الإنسان بأنه حيوان سياسيّ، وقرفي الأذهان السوية كون الأنشطة السياسية أنشطة غائية،مقصودا إليها دونما بذخ أو ترف،أو فذلكة متفيقهة.ولعل المقولة التي ترتاد الأصقاع:"إن المشكلات(القضايا)السياسية هي مشكلات الناس جميعهم) صحيحة،سليمة لاسيما أن تمظهرات السياسة متكثرة،منها الصريح والضمنيّ،المتجلي والمتواري..يقول د.جميل صليبا :"الضرورة، لغة، الحاجة والمشقة والشدة، وعند الفلاسفة،اسم لما يتميز به الشيء من وجوب أو امتناع. والضرورة الإيجابية هي الوجود،تقابل الجواز.."(المعجم الفلسفيّ.الجزء الأول، دارالكتاب اللبنانيّ.ط، 10. بيروت. 1982. ص: 757. بتصرف.)

* أهم تمظهراتها بيميز الدكتور نفسُه الضرورة المطلقة والضرورة المنطقية الشرطية بالإضافة إلى الضرورة التجريبية، والضرورة الأدبية(المعنوية)..مستندا إلى ليبنيتز "الوسطيّ المتأرجح بين الضرورة المطلقة، والحرية المطلقة ، لأن الموجود العاقل لا يستطيع اختيار أحد المكنات إلا إذا وجده "أسمى/ أوفق من غيره" (العجم نفسه،الصفحة نفسها.).المدهش في هذا القول المجتزّا اشتراط العقل،الذي هو -كما قال القدامي- آلة تعصم الإنسان من الوقوع في الزلل، بل إن الضرورة سبيل الإنسان إلى اختيار حر يقدره على السمو والارتقاء اللذين تكفلهما كفاياته الإبداعية التغييرية.

في بعض دلالات الضرورة بما أن الحيز لا يسعف فإنه مجد الاستئناس برأي أرسطو كما لخصه د.محمود أمين العالم راصدا للضرورة خمس دلالات:-1الضرورة هي الشرط ،الذي بدونه لا يمكن أن يوجد الشيء أو يصل إلى كماله.

- 2 الضرورة قسر واضطرار..
- 3 إنها ما لا يختلف عمّا هو كائن..
 - 4 ما يقبل البرهنة..

الضرورة خارجية، و ضرورة بذاتها..(محمود أمين العالم.فلسفة المصادفة .الهيئة المصرية العامة.ط:01. 2003.ص:71 بتصرف)

النظاهر أن السياسة /الضرورة هي السياسة الحداثية الديمقراطية، حاضنة الاقتسام الثلاثي :اقتسام السلطة،اقلاً الأسرة الثروة، واقتسام المعرفة.وهي في جذرها سياسة المواجهة،مواجهة القمع والاستبداد بمشتقاتهما وفروعهما،ومواجهة السلوكات السالبة،التي هي من مترتبات الرهاب (الفوبيا)،حين تتضاعف مستويات التخويف، وتتواتر استراتيجيات الوعيد ذات السيناريوهات المنهجة الداعية إلى تحجيم الحركات الاجتماعية الحجاجية، و الاحتجاجية رغبة في تدجينها و احتوائها، ولكن هيهات،أنَّى لها ذلك 👫 إن تماسكت الجماهير،فلا هي تعست ولا هي نكست.

وعنديأن السياسة اختيارات "تموقعُ" صاحبها في الخندق الذي ينسجم ومرجعياته، وكذلك رؤاه، فإذا هو منحاز إلى نبض العامل، و الفلاح والكادح..ومن ثمة إيمانه بالتغيير و تأمينه إياه بلا قيد ولا شرط قد يعيد أحدهما إنتاج دواليب مهترئة،مترهلة،سنابلها عجاف،تستعدي-العين قبل الدال-الجلاد والسياف،أما إذا اختارت تبرير خطابات الحاكم الديكتاتور، فإنها لن تكون سوى مروحته و مدفأته وبدل الالتفاف حول المقهورين، تلتف على مطالب هؤلاء المشروعة كأنها كلب الحراسة الذي يبتغي تقويض البناء اليساري المتخيل(ما يجب أن يكون)،إذ يزعج البناء ليمينيّ السائد (ما هو كائن)،لسان حاله قول الشاعر الحسن بن هانئ مادحا الخليفة المعز لدين الله:

ما شئت لا ما شاءت الأقدار

فاحكم فأنت الواحد القهّار

لذكرى غسان كنفاني

"ما هوالوطنيا صفية؟أهو هذان المقعدان اللذان ظلا في هذه الغرفة عشرين سنة؟ الطاولة؟ ريش الطاووس؟ صورة القدس على الجدار؟ المنزلاج النحاسي؟ شجرة البلوط؟ الشرفة؟ ما هو الوطن؟ خلدون؟ أوهامنا عنه؟ الأبوة؟ البنوة؟ بالنسبة لبدر اللبدة، ما هو الوطن؟ أهو صورة آية معلقة على الجدار؟".

كانت تلك تساؤلات غسان كنفاني، على لسان سعيد، بطل روايته الكبرى 'عائد إلى حيفا"، إلى زوجته صفية.. كان سعيد واثقا جدا حيال معرفته بمعنى الوطن. لـذا، فقد أجابها في وثوق، إجابته الشهيرة: "أتعرفين ما هو الوطن يا صفية؟ الوطن هو ألا يحدث

غابت عن سعيد زاوية مهمة، وهي أنه لا يزال بالدار، لا يزال يجلس فوق المقعد الساخط عليه، لا يزال يتناول طعامه على الطاولة المستهلكة، ويراقب

المارين عبر الشرفة الآيلة للسقوط، لا يزال يداعب خلدون، ويشعر بالأبوة، والبنوة، والزوجة، والحياة.. ظن سعيد أن عمق فلسفيته، وبساطة عقل

هو أن يحدث ذلك كله، الوطن هو ذلك الركن الذي تأوي إليه دون انتظار تذكرة المغادرة، الوطن هو ألا تحمل عبء الرحلة القادمة، الوطن هو ريش



زوجته التي تصدق كل ما يقول، قد يعوضانه الرحلة المقدسة في معرفة معنى الوطن حقا.. الغربة، والابتعاد

أخبرك سرا يا سعيد؟ نعم، الوطن

الطاووس يا سعيد، هو صورة القدس في القلب وعلى الجدار. الوطن هو أن تجد مثل صفية تستمع إلى هُرائك.. الوطن هو خلدون، هو بدر اللبدة.. أرأيت يا سعيد، الوطن هو أن يحدث ذلك كله!

••••••



يسرنا في هيئة تحرير جريدة النهج الديقراطي أن نستضيف الرفيقة "خديجة عينانى"المناضلة النسائية والحقوقية،التى تحملت مسؤوليات عديدة فى أجهزة الجمعية المغربية لحقوق الانسان من الفرع المحلى بمدينة سلا الى المركزي مرورا بالمسؤولية على مستوى الجهة.رفيقتنا المناضلة الديمقراطية،اشتغلت حول ملف الهجرة غير النظامية واكتسبت خبرة حقوقية،لامست من خلالها مجمل القضايا المرتبطة بالهجرة وتعقيداتها.كلما حاولنا أن نحاورها باشهار القوانين

ذات الصلة،كلما ارتفع حجاجها وتقوت مرافعاتها باشهار الحقوق أولا،فى جدل متناسق بين واقع المهاجرات والمهاجرين ووضوح ووحدة المرجعية الحقوقية. هى أسئلة واقع يوميات الهجرة ووحشية الآلة القمعية وجفاء القوانين المجحَّفة،نسائل من خلالها الرفيقة خديجة عينانى ونشكرها على قبول دعوتنا وانجازها لهذا العمل الهام بالجدية والموضوعية المطلوبة.ونمنى لقرائنا قراءة ممتعة.



العدد : 466

🚺 كيف يكننا تعريف الهجرة؟وما يصطلح عليه بالهجرة

لابد من الإشارة في البداية على أن موضوع الهجرة أصبح يستدعي من القوى التقدمية واليسارية المزيد من الجهود والتحليل والتقييم نظرا لأنها أصبحت إلى جانب القضايا الإنسانية الأخرى، البوصلة التي تحدد مدى تشبت هيئة أو إطارا ما سياسيا كان أو نقابيا أو مدنيا، بالقيم والمبادئ الإنسانية التي تناهض التمييز بكل أشكاله بما فيها بسبب الانتماء الوطني والتي تجعل الإنسان في جوهر التقدم والازدهار المنشودين.

باختصار يمكن تعريف مفهوم الهجرة حسب المرجعية الحقوقية هو تنقل شخص (انتقل أو ينتقل) بغض النظر عن جنسه او لونه أو دينه او وضعه الاجتماعي أو السياسي او غيرها وبغض النظر كذلك عن سنه، من مكان إلى آخرعبر حدود دولية بعيدا عن مكان إقامته الاعتيادية كيفما كانت وضعيته الإدارية وعن ظروف تنقله إن كانت طوعية أو كان مجبرا على التنقل ومهما كانت الأسباب التي دفعته لهذا التنقل.

أما الهجرة غير النظامية فيقصد بها تواجد شخص ما في دولة أخرى لا يحمل جنسيتها ولا يتوفر على الأوراق القانونية لتلك الدولة أو تقادم أوراق إقامته دون أن يتمكن من تجديدها وهو مصطلح تستعمله الأمم المتحدة والنشطاء الحقوقيون وجمعيات المجتمع المدني في مواجهة من يحاولون نزع الشرعية عن المهاجرين عبر نعتهم ب"غير الشرعيين" أو "غير القانونيين" من أجل تبرير الانتهاكات التي يتعرضون لها بما فيها الطرد والاعتقال والحرمان من الحقوق الأساسية التي تكفلها لهم المواثيق الدولية،مما يعمق من هشاشتهم واستغلالهم من طرف الرأسمالية المتوحشة في ظروف تصل في بعض الأحيان إلى حد العبودية . كما يتم استغلالهم من طرف مافيات وشبكات الدعارة والاتجار في البشر خاصة بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة مثل النساء والأطفال.

2 ما التأصيل التاريخي المكن لهذه الظاهرة ؟

إذا كانت الهجرة تشكل اليوم إحدى إشكالات العصر ومصدر انشغال مثير للجدل، إلا أن الظاهرة ليست جديدة فتاريخيا تنقل الإنسان منذ الأزل من منطقة إلى أخرى بحثا عن حياة أفضل كما عرفت حقب تاريخية حركات سكانية جماعية تنقلت من منطقة إلى أخرى بسبب الجفاف أو نقص الغذاء والماء أو للهروب من الغزاة الذين كانوا يهاجمونهم مما ساهم في انتشار الجنس البشري في ختلف بقاع العالم، حيث أن الهجرات البدائية كانت تهم مجموعات سكانية أو قبائل بأكملها وقليلا ما كانت تقتصر على هجرات فردية. وفي بعض الأحيان كانتتتم عملية الهجرة فقط من أجل الإجابة على فضول الإنسان في اكتشاف مناطق أخرى في العالم أم من أجل ممارسة حقه في التنقل وهو ما انتبه إليه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي نص على حق كل شخص في مغادرة بلده والرجوع إليه دون تضييق . ولعل المثير في الأمر أن الغرب أو على الأقل حكامه الذين يهاجمون المهاجرات

والمهاجرين اليوم لم يتورع في استعمار مناطق بأكملها في أمريكا بعد الاكتشافات الجغرافية الكبرى بعد أن قام بعمليات تجثيتها من سكانها الأصليين. من جهة اخرى عرفت الفترات بعد الحربين العالميتين موجات هجرات كبرى همت الملايين من البشر الذين فروا من ويلات الحروب والدمار.

Mes

اسباب الهجرة متعددة؛مها استنزاف موارد ومدخرات الشعوب التى تئن من وطأة الانظمة الراسمالية التابعة ومنها عوامل مناخية وحتى عوامل ثقافية...كيف ذلك؟

ما نعيشه اليوم من تزايد في أعداد المهاجرات والمهاجرين يجد تفسيره في أسباب متعددة لعل أبرزها التدخل الإمبريالي السافر الذي خلق ويخلق العديد من النزاعات والحروب ومن مناطق التوتر في العديد من بقاع العالم ، في



فلسطين ،افغانستان ،العراق ،سوريا، في أمريكا اللاتينية وغيرها بالإضافة إلى استنزاف خيرات الشعوب بتواطؤ مع الأنظمة الرجعية والديكتاتورية التي تتم حمايتها من طرف الإمبريالية والرأسمال المتوحش الذي لا يتورع في التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان الجنوب من أجل إجهاض أية إمكانية للتغيير نحو الديمقراطية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مما يجعل شعوب عديدة تعاني ليس فقط من الفقر والحرمان والبطالة ولكن كذلك من القمع والتضييق و من غياب حرية الرأي والتعبير ومن ممارسة أبسط حقوق الإنسان مما يجعل شبابها وشاباتها بالخصوص يضطرون إلى ركوب كل الصعاب والمخاطر من أجل الهروب من بلدانهم الأصلية والبحث عن فضاءات أرحب وحياة أفضل.

ولكن مع ذلك يجب الإشارة إلىأنه وعلى عكس ما يتم الترويج له من أن موجات الهجرة تتم في اتجاه الدول المتقدمة في الغرب والدول الغنية في الخليج، فإن أغلبية الهجرات أكثر من ثمانين في المائة منها تتم في بلدان الجنوب في إفريقيا وآسيا ، حيث أن بلدا صغيرا مثل لبنان يستقبل أكثر من مليون ونصف لاجئ سوري بالإضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين الذين يوجدون منذ عقود فوق أراضيه حيث يشكل اللاجئون حوالي 40 في المائة من مجموع السكان.

إن الدول الغربية خاصة الاتحاد الأوربي والدول العضو فيه تقوم منذ سنوات بصرف الملايير من اليورووتجند ترسانات من العتاد والآليات من أجل منع وصول المهاجرات والمهاجرين إلى أراضيها كما تتغاضى عن كل الانتهاكات

......

التي تمارس ضدهم سواء داخل بلدانها أو في بلدان الجنوب وخاصة تلك التي تتواجد على الحدود مع دول الاتحاد الأوربي،مما أدى إلى تنامى شبكات الاتجار في البشر التي تستغل هشاشة وضعية المهاجرات والمهاجرين أبشع استغلال، كما أن عسكرة الحدود وانتشار الأسلاك الشائكة دفع بالعديد منهم إلى البحث عن طرق أخرى غير آمنة وأكثر خطورة من أجل العبور إلى الضفة الأخرى للمتوسط أو إلى جزر الكناري عبر المحيط الأطلسي أو حتى عبر تسلق جدران الأسلاك الشائكة الخطيرة بشكل جماعي كما حصل يوم الجمعة الأسود 24 يونيو عندما حاول أكثر من 2000 مهاجر من إفريقيا جنوب الصحراء، تسلق الجدار الفاصل بين الناظور ومليلية المحتلة مما أدى إلى وفاة 37 شخص حسب بعض المصادر بسبب ليس فقط التدافع ولكن كذلك بسبب التدخل العنيف للسلطات وعدم التدخل السريع لإسعاف الجرحى من الجانب المغربي وكذلك من الجانب الإسباني وهو ما وثقته الصور والفيديوهات المتداولة، وهو ما يؤشر على إمكانية ارتفاع عدد الوفيات. كما أن مباشرة السلطات للاعتقالات العشوائية وتقديم 64 مهاجرا للمحاكمة وترحيل مئات آخرين إلى أماكن بعيدة في جنوب المغرب يؤشر على استمرار المغرب في نهج دور الدركي لحراسة الحدود الجنوبية للاتحاد الأوربي وفي استغلال ملف الهجرة لأغراض سياسية بعيدا كل البعد عن التصريحات التي تحاول إبراز المغرب كنموذج في مجال تدبير ملف الهجرة في إفريقيا.

4 خلفت هذه الظاهرة عبر التاريخ ماسي متعددة، منها ما شهدته بلادنا وأهمها أحداث الناظور مليلية وما قبلها. ما موقف ورد فعل الحركة الحقوقية عموما والجمعية المغربية

مباشرة بعد الأحداث الأليمة التي عرفتها منطقة الناظور على الحدود مع مليلية المحتلة ونحن بالمناسبة كنا منهمكات ومنهمكين في أشغال المؤتمر لكن ذلك لم يمنعنا من التعبير عن تنديدنا بالمأساة داخل المؤتمر وبالمبادرة إلى التنسيق مع العديد من الجمعيات داخل المغرب وبإسبانيا وأوربا ومن مناطق أخرى من أجل اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير لفضح الانتهاكات الخطيرة التي طالت هؤلاء المهاجرين، ومن أجل وضع كافة الأطراف المتورطة في هاته المأساة أمام مسؤولياتهم والتزاماتهم الوطنية والدولية. كما بينا بالملموس انعكاسات السياسات الأوربية الأمنية في مجال الهجرة التي ترمي إلى تحميل الدول الأخرى مسؤولية تدبير ملف الهجرة بعيدا عن أراضيها والتعاون مع دول لا تحترم حقوق الإنسان والتغاضي عن انتهاكات الحقوق الإنسانية للمهاجرين . ولم نفوت الفرصة كذلك للتنديد بتصريحات بعض المسؤولين الإسبانيين والأفارفة التي حيت المغرب على "جهوده في مواجهة المهاجرين" رغم الحصيلة الثقيلة التي مست الحق المقدس في الحياة.

لا يفوتني في نهاية هذا الحوار أن أشكر جريدة النهج الديمقراطي على الاستضافة وأن أعبر عن تضامني مع الرفيقات والرفاق في النهج الديمقراطي الذين يناضلون من أجل حقهم في تنظيم مؤتمرهم وهي محنة أخرى من محن حقوق الإنسان التي نعاني منها في هذا الوطن.

التيتى الحبيب



ماذا يعني أن نكون رفاقًا؟

مجلة الهدف الفلسطينية

تشكّل أي بناء حزبي أو بنية سياسية يقوم بالأساس على عقد اجتماعي سياسي محدد، يوضح مجموعة الأهداف التي يأتلف وينتظم لأجلها هذا المجموع من الأفراد، على أرضية مشتركة، وضمن بني وهياكل تحدد الصلاحيات الخاصة بنظام هذه البنية وآليات العمل فيها. ولكن هذا كله يصبح معرضًا للكسر والارتباك في حالات التبدل الحاد للظروف الموضوعية، وتحت وطأة هجمات القمع العنيف، وهو ما تتعرض له معظم أحزاب اليسار في عالمنا العربي وتعرضت له تاريخيًا معظم القوى الثورية حول العالم، أي أنّ الظروف الملازمة للعمل الثوري الرامي لإحداث تغييرات اجتماعية وسياسية كبرى هي ظروف القمع والملاحقة ومحاولات تمزيق البنى المنظمة، وهو ما يجعل من دور النظام والهيئات الحزبية في حراسة "النظام الداخلي" أقل تأثيرًا وقدرة، ويضع العقد الاجتماعي والسياسي والإنساني بين المجموع البشري المشكل لهذا الحزب أو الجسم النضالي في خط الدفاع الأوّل عن بقائه ووحدته وقدرته على المواجهة، أي تصبح علاقات الرفاق بالفكرة والأهداف وقناعتهم بها، وعلاقة الرفيق بالرفيق والوفاء لمن ضحى والدفاع عمّن ظل يناضل هي الحركات الإنسانية الدافعة بالمعنى الأكثر فردية في ممارسته والأكثر جماعية في معناه وهدفه وسياقه.

إنّ الميل الهائل في حيازة أدوات القتل وشروط الهيمنة لمصلحة العدو الصهيوني، وكذلك لمصلحة القوى الرجعية المتحالفة معه، أو المعرقلة لمسيرة النضال والتحرّر، يضع ثقلاً هائلاً على القوى الثورية في معركتها دفاعًا عن الحقوق الفلسطينيّة وعن مستقبل العروبة، كما يعمق حالة الضغط على الأفراد المناضلين ويفرز أوضاعًا وحالات من الابتزاز والقهر المسلط على أي منهم، ويمعن في اختبار جديّة تمسكهم بألفكرة والهدف والانتماء، وما يحرس صمودهم في هذا الاختبار، هو تلك الروابط الإنسانية بين الرفاق وبعضهم البعض، والخبرة الايجابية بتجارب العمل والعيش ضمن بيئة من العلاقات الرفاقية السليمة الخالية من الاستغلال، والتي تحضر فيها قيم البذل والعطاء والتضحية والاحترام

إنّ الحديث عن الشهداء العظماء الذين قدموا الأرواح والدماء فداء للوطن والقضية لن ينتهي، ولكن قليل ذلك الحديث عن الالتزام الرفاقي الذي تخلقه هذه البيئة وما يسودها من نماذج راقية ومتقدمة للعلاقات الإنسانية، عن إدراك عميق لعنى أنك تعرف يقينًا وعلى نحو دائم أن هناك من هو مستعد لفدائك بدمه وروحه، لأنك تتشارك معه ذات الطريق وذات الأهداف والقيم، حتى لا يكون الحديث محاضرة

حول المثالية، يجب التنويه لحقيقة أن في ساحة الاشتباك مع العدو كما في مواجهة الاختبارات اليومية المعيشية القاسية، أو في ظل الخلاف في وجهات النظر تحت وطأة الاشتباك أو حول أساليب خوض الاشتباك قد تنتج تباينات بل وحتى نفور شخصي، ولكن ما يبقى راسخًا هو إدراك ما قدمه من تختلف معه دفاعًا عن هذه المسيرة وما هو مستعد لتقديمه، وهذا لا ينسحب فقط على العلاقات الرفاقية داخل الحزب الواحد، بل كذلك في العلاقة بين مكونات العمل والنضال المختلفة في الساحة الوطنية، وكذلك على امتداد مساحة النضال العربي.

نفي لإنسانيتنا التي شيد هذا النضال طريق للدفاع عنها، كما نقاتل ضد عدونا نقاتل ضد أي انحلال في القيم، وفي الإيمان المتجذر بالنضال المشترك كأداة لتحقيق الانتصار، ونواجه أشكال الأنعزالية والتقوقع والردة الرجعية، وأشكال الاسترجاع الجبان لمعايير غير إنسانية أو ديمقراطية أو نضالية في تحديد العلاقات مع مكونات النضال الوطني، مؤمنين بحق هذا الشعب والأملة العربية الحيلة، بأن يرتقي المناضل والسياسي والمقاتل لممارسات صادقة في إنسانيتها ومتمسكة بانتمائها وسعيها في الدفاع عن حقوق هذه الجموع في مستقبل وحياة أفضل.

عهمة

🖊 🗸 من وحي الأحداث

قيس سعيد مهرج مكلف

يكثر الحديث عن قيس سعيد إلى حد أن هناك من يعتبره ديكتاتورا يقيم الدولة ويقعدها تنفيذا لأوامره الواجبة الطاعة والتنفيذ. تاريخ الرجل ومرجعيته المتواضعة لا تسعف المتابعين للأخذ مأخذ الجد كل ما يقال حول هذا الشخص المتواضع علما ومراسا وحنكة سياسية. انه ليس لا بونابرارث ولا هو فيردينا ند لاسال ولا هو جورج واشنطن ولا حتى محمد علي الخديوي. فمن هو قيس سعيد إذا؟ انه ظاهرة سياسية اجتماعية حملتها الموجة الشعبوية المتدحرجة اليوم عبر العديد من بلدان العالم. فبعد إنهاك قوى الثورة التونسية وبعد أن تأكد بالملموس أن القوى الطبقية الثورية ليست بعد مؤهلة لتجذير السيرورة الثورية والمضي بها إلى مداها عبر مراحل إسقاط النظام وتفكيكه ثم تصفيته كما وضحت ذلك القوى الثورية الناهضة في السودان. فنظرا لدخول السيرورة الثورية بتونس إلى عنق الزجاجة لأنها وقفت عند خطوة إسقاط رأس النظام وبقى النظام متحكما في الأمور وأجهزة الدولة صامدة وفي قلبها المؤسسة القمعية من جيش وقوات الأمن والقضاء والسجون...لذلك تمكنت قوى الردة والرجعية إلى استعادة المبادرة وكلف قيس سعيد بهذه المهمة تحت يافظة الزعيم الشعبي المستقل والممثل للقوى المهمشة.

ساهمت الدولة العميقة ومعها المصالح الامبريالية المتحكمة تاريخيا في الاقتصاد التونسي في تولية قيس سعيد منصب رئيس الدولة ومكنته من القوة الضاربة لحل البرلمان وإبطال أحكام الدستور وتعويضها بترسانة من القوانين والمراسيم موضوعة على المقاس لينتهي بتنصيب لجنة وضع مشروع الدستور الجديد. لعل ما وقع مع هذه اللجنة التي قدمت نسختها لقيس سعيد يفضح حقيقة من هو قيس سعيد. انه مكلف بمهمة نشر الدخان عن القوى المتحكمة في الدولة. انها نفس الكتلة الطبقية السائدة والتي تشكلت في عقود البورقيبيبة والبنعلية. هذه هي القوى التي ألقت بنسخة لجنة الدستور في سلة القمامة واستخرجت نسختها الأصلية التي تشرعن الاستبداد والاستغلال. إنها فرضت رؤيتها الديكتاتورية التي سيمارسها رئيس الدولة المقبل رئيس الدولة من صلب هذه الكتلة الطبقية بعد أن يؤدي المهرج قيس سعيد مهمته ويتم التخلص منه بشكل من الأشكال.

إنها مناورة مفضوحة سرعان ما سيقف الشعب التونسي المناضل على حقيقتها وينهض ليستجمع قواه الثورية لإعادة كرة دفع السيرورة الثورية لسكتها الحقيقية وتستكمل مهامها في التحرر وبناء المجتمع الديمقراطي تحكمه سلطة شعبية ديمقراطية وثورية حقا.

تقرير الـ (95) لدائرة المقاطعة في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

من أجل إنهاء الفصل العنصري الإسرائيلي

أنشطة مركز "ويلي براندت" الألماني في أدان ناشطون بحملات المقاطعة زيارة القدس المحتلة. وفد من أصحاب المصانع ورجال الأعمال المصريين دولة الإحتلال الإسرائيلية في إطار اتفاقية الـ QIZ بين "إسرائيل" ومصر والولايات المتحدة، بهدف تعزيز التطبيع التجاري والإقتصادي.

> كما أطلق ناشطون وشخصيات عامة داخل مصر وخارجها حراكا شعبياً للتنديد بالمتلقي الدائم بين الدول العربية و"اسرائيل" فيما يسمي بـ" قمة

> بينما أدانت حملات المقاطعة توقيع المغرب ودولة الإحتلال الإسرائيلية اتفاقية بقيمة 5 مليار درهم لبناء 5 مستشفيات في وادي الذهب، فاس مكناس، درعة تافيلالت، جهة الشرق وجهة مراكش آسفي.

> كذلك، أدانت حملات المقاطعة اللقاء بين وزيرة الداخلية لدولة الإحتلال الإسرائيلية "إيليت شاكيد" ووزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، في

فيما دعا عدد من النشطاء في حملات المقاطعة كافة المؤسسات والشخصيات الفلسطينية والعربية إلى مقاطعة

وقد أدانت حملات المقاطعة توقيع الإمارات ودولة الإحتلال الإسرائيلية إتفاقية شراكة بقيمة 147 مليون دولار أمريكي لتقديم ضمانات للبنك الممول لمشاريع الرعاية الصحية في غانا.

من جهتهم، أدان ناشطون بحملات المقاطعة التحاق ضابط طيران إماراتي برتبة عقيد بمعهد الأمن القومي الإسرائيلي.

وعلى صعيد متصل، أطلق عدد من الناشطين في حملات المقاطعة والداعمين للقضية الفلسطينية حملة لقاطعة وحدف تطبيق 365 الرياضي، بإعتباره يدعم دولة الإحتلال الإسرائيلية.

وبدورها، أدانت حملات المقاطعة مشاركة أربعة وزراء خارجية من دول عربية (مصر، الامارات، المغرب، البحرين) وزير خارجية دولة الإحتلال الإسرائيلية في فعاليات منتدى النقب في البحرين.

وفي ذات السياق، ثمنت حملات

المقاطعة إعلان البرلمان الكتالوني في إسبانيا قرارا يعترف بأن النظام الذي تطبقه "إسرائيل" على الأراضي الفلسطينية المحتلة يتعارض مع القانون الدولي ويرتقي إلى جريمة فصل

ومن جهة أخرى، ثمن ناشطون بحملات المقاطعة مطالبة وزيرة خارجية جنوب أفريقيا " ناليدي باندور" المجتمع الدولي بالتحرك لوضع حد للمظالم المستمرة التى يواجهها الفلسطينيون ومساءلة "إسرائيل" عن الظروف غير الإنسانية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني منذ

إضافة إلى ذلك، ثمن ناشطون بحملات المقاطعة إعلان الكنيسة المثيودية في الولايات المتحدة إدانتها لنظام الفصل العنصري الإسرائيلي، وذلك خلال مؤتمر نيو إنغلاند للكنيسة الميثودية المتحدة.

ومن ناحية أخرى، حذرت الناشطة الأمريكية "كالا والش" من خطر يتهدد حياتها بسبب نشاطها الداعم للقضية الفلسطينية، ومشاركتها في حملة لفضح الجهات الممولة للإحتلال الإسرائيلي في